تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية

د. ماهر أحمد حسن محمد

كلية التربية – جامعة الدمام – المملكة العربية السعودية

كلية التربية – جامعة أسيوط – جمهورية مصر العربية

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القدرة التنافسية بالجامعات المصرية، ودور تدويل التعليم في زيادتها والارتقاء بها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها على عينة بلغ عددها (٢٢٥) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- أن القدرة التنافسية للجامعات المصرية متوسطه مقارنة بالجامعات العالمية، مما يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهد لرفعها والارتقاء بها.
- أن تدويل التعليم له دور في زيادة القدرة التنافسية للجامعات وتحسين أدائها للحصول على مراكز متقدمة محلياً وعالمياً.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور واقع القدرة التنافسية للجامعات بين الكليات العملية والكليات النظرية، ولكن وجدت فروق دالة إحصائيا لصالح الكليات النظرية في محور مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات، ومتطلبات تدويل التعليم .
- وجدت فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة لصالح الأساتذة المساعدين في محور واقع القدرة التنافسية، ومحور مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية، ولا توجد أي فروق دالة إحصائيا في محور متطلبات تدويل التعليم.

وانتهت الدراسة بوضع تصور مقترح لتطبيق آليات تدويل التعليم بالجامعات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية.

مقدمة

تواجه المجتمعات في الوقت الراهن عدداً من التحديات والتغيرات السريعة والمتلاحقة التي أثرت في التعليم بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه

خاص، وتتمثل هذه التحديات في الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، وظهور ملامح النظام العالمي الجديد الذي تسوده حرية التجارة وتدفق الأموال والمنافسة الشديدة، تكوين التحالفات الإستراتيجية، وصراع الدول على اقتسام الأسواق العالمية، هذا بالإضافة إلى ثورة الاتصالات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة، ولم يعد بإمكان أي مجتمع أن يعيش بمعزل عن تأثيرات الأحداث والتطورات الدولية. وقد أدت هذه التغيرات إلى تزايد اهتمام الدول بتدويل أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوجه عام، والتعليمية والبحثية بوجه خاص، ولاسيما بعد تزايد الحراك الدولي للطلاب والباحثين وأساتذة الجامعات، وبعد تبني منظمة اليونسكو عام ١٩٩٨م إستراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي كوسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية لزيادة قدرتها التنافسية وتحسين أدائها وتجويد مخرجاتها للمساهمة في تحقيق التقدم الاقتصادي والتطور الحضاري للمجتمع.

كما أسهم اتساع ظاهرة العولمة في دعم التوجه نحو تدويل التعليم، وإعادة النظر في العلاقات التعليمية الدولية للجامعات، وهذا ما أكدته دراسة ماجزان واليكسك (Magzan & Aleksic, 2009) من أن حركة تدويل التعليم ظاهرة يسرتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولاسيما في مجال توسيع الحراك الأكاديمي ليتعدى الحراك التقليدي للطلاب والباحثين إلى حراك المؤسسات الجامعية ومراكز التميز لتصبح في متناول الطلاب والأكاديميين في جميع أنحاء العالم.

وقد أكد عدد من المؤتمرات على ضرورة تضمين البعد الدولي في مؤسسات التعليم العالي، حيث أشار المؤتمر الدولي للتعليم العالي الذي عُقد بمنظمة اليونسكو (UNESCO, 2003) إلى أن كفاءة وجودة نظم التعليم تعتمد علي مدى نجاح مؤسسات التعليم العالي في إضافة البُعد الدولي إلى أنشطتها التعليمية والبحثية، كما أكد (المؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، ٢٠٠١م) الذي عقد بالقاهرة على ضرورة

تدويل التعليم بالجامعات، وتشجيع التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين الجامعات العربية والجامعات العالمية، وإنشاء مراكز وشبكات المعلومات للربط بين مختلف الجامعات.

ونتيجة لذلك، ظهر اتجاه متنامي على مستوى العالم لتدويل التعليم العالي والجامعي، لا يؤثر فقط في عمليات التدريس والتدريب والبحث العلمي، بل يؤثر أيضاً على التخطيط لإعادة تنظيم مؤسسات التعليم الجامعي وإدارتها (محمود، ٢٠٠٠: ٦٦)، كما ظهرت العديد من برامج التعاون الدولي لتطوير مؤسسات التعليم العالي استجابة لاتجاهات التدويل.

وأكدت عديد من الدراسات على أن تدويل التعليم له دور كبير في تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي وزيادة قدرتها التنافسية، حيث أكدت دراستا بالمر (Palmer, 2012) وسون ونج (Shun Wing, 2012) على أن تدويل التعليم أدى إلى زيادة القدرة التنافسية للجامعات في سوق التعليم العالي، كما أكدت دراستا فان دام (Van Damme, 2001) واويويل (Oyewole, 2009) على أن تدويل التعليم له دور في تدويل سياسات ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي، والاعتراف المتبادل بالشهادات الأجنبية، وتحسين نوعية المناهج الدراسية، والبرامج الدراسية، وكفاءة الخريجين وغيرها. ومن هنا فإن تضمين البعد الدولي في مؤسسات التعليم العالي يسهم في رفع قدرتها التنافسية على المستوى العالمي، فكلما تمكنت الجامعات من تدويل أعمالها وأنشطتها التعليمية والبحثية وخدماتها تمتعت بمركز تنافسي قوي عالمياً، وازدادت قدرتها على مواجهة المنافسين الحاليين وتهديدات المنافسين الجدد، وتهديدات الخدمات الجديدة.

ومع تزايد حدة المنافسة، وقلة الموارد، وضغوط العولمة أصبحت الجامعات المصرية اليوم مطالبة بدراسة الخيارات وتحديد الأولويات ورسم الخطط والاستراتيجيات لتدويل أنشطتها التعليمية والبحثية، بحيث تتمكن من زيادة قدرتها التنافسية محليا وعالميا، والانطلاق من المحلية إلى الإقليمية ثم العالمية، والتغلب على التحديات والمشكلات التي تواجهها.

ومن ثم فإن عملية تدويل التعليم بالجامعات المصرية أصبحت ضرورة لا خياراً، فلن تستطيع الجامعات المصرية مواجهة هذه المنافسة الشرسة إلا بوضع إستراتيجية قومية لتدويل أنشطتها التعليمية والبحثية وإنشاء التحالفات التعليمية وتفعيل الحراك الأكاديمي الدولي، وتوسيع رقعة تبادل الأساتذة والباحثين وإنشاء مراكز للتميز لرفع قدرتها التنافسية وتحسين أدائها وتجويد مخرجاتها للحصول على مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي تدور حول تدويل التعليم ودوره في زيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

مشكلة الدراسة

أدت التغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي يمر بها العالم اليوم إلى بزوغ بيئة تنافسية عالمية جديدة، وتتطلب هذه البيئة التنافسية من مؤسسات التعليم العالي والجامعي ضرورة الارتقاء بمخرجاتها إلى المعايير العالمية، والاحتفاظ بميزات تنافسية متعددة تمكنها من تسويق خدماتها للعالم الخارجي وتحقيق تفوق وتميز على المؤسسات المنافسة لها.

كما قامت منظمة التجارة العالمية بنقل المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي إلى أفق جديد، بحيث جعلت هذه المؤسسات تخضع لمعايير متجانسة، يعتمد فيها التميز على مدى قدرة هذه المؤسسات على التعامل مع المستجدات الدولية والمنجزات العصرية وامتلاك أدوات التقييم والتطوير وآليات تحسين القدرة التنافسية. ومن ناحية أخرى فقد أفضى اتساع نطاق ظاهرة العولمة إلى تحرير التجارة الدولية في الخدمات التعليمية، وتشكّيل سوق عالمية للتعليم يتم فيها تداول التعليم كخدمة من الخدمات تحكمها قوى العرض والطلب، مما أدى إلى تزايد التحديات أمام الجامعات المصرية، ولعل من أبرزها اقتحام العديد من الجامعات الأجنبية التي شرعت في تقديم خدماتها التعليمية في المجتمع المصري، والتي تمتلك عدداً من المزايا التنافسية التي تمكنها من التفوق والتميز على الجامعات المصرية، ومن ثم السيطرة على الأسواق المحلية.

وأكدت التقارير الدولية على انخفاض القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي المصري، حيث أشار تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٢/٢٠١٣م (The Global Competitiveness Report, 2012-2013,13-18) إلى تراجع أداء مؤسسات التعليم العالي والتدريب في مصر ١٨ مركز مقارنة بعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، وهذا يتفق مع ما رصدته تقارير التصنيف الدولي للجامعات التي صدرت حديثا، التي أشارت إلى غياب معظم الجامعات المصرية عن قوائم التصنيف العالمية للجامعات، ويتفق ذلك أيضاً مع ما أكدته دراسة كل من (دياب، ٢٠١٠) (عبد المجيد وحجازي، ٢٠١٠) من ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية وفشلها في الحصول على مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات.

ومن هنا فإن الجامعات المصرية لا تمتلك مقومات القدرة على منافسة الجامعات المتقدمة والجامعات العابرة للحدود، وذلك بسبب غياب تواجدها على مستوى التميز البحثي الدولي، وقلة إمكاناتها ومحدودية دورها في إنتاج المعرفة وتبادلها، وكذلك اتساع الفجوة بين قدرات خريجيها ومتطلبات الأسواق المحلية والعالمية.

ومما سبق نجد أن الجامعات المصرية تواجه عدداً من التحديات التي تحد من قدرتها التنافسية في تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة للمجتمع، وتحقيق تفوق وتميز على الجامعات المنافسة، لذا تسعى الدراسة الحالية إلى الوقوف على واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية، ودور تدويل التعليم في زيادتها، ومن ثم السعي لوضع تصور مقترح لتطبيق آليات تدويل التعليم بالجامعات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ - ما واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية؟

٢ - ما مدى مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية ؟

٣ - ما متطلبات تدويل التعليم بالجامعات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية ؟

٤ - هل توجد فروق ذات دالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية، ودور تدويل التعليم في زيادتها، وكذلك متطلبات تدويل التعليم بالجامعات حسب نوعية الكليات والدرجة العلمية ؟

٥ - ما التصور المقترح لتطبيق آليات تدويل التعليم لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

١ - التعرف على واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

٢ - التعرف على دور تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

٣ - وضع تصور مقترح لتطبيق آليات تدويل التعليم بالجامعات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية ورفع مكانتها إقليميا وعالميا.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الحالية في الآتي:

١ - أنها تعد استجابة لما أوصت به العديد من المؤتمرات المحلية والعالمية من ضرورة تضمين البعد الدولي في مؤسسات التعليم العالي والجامعي لتحسين مركزها التنافسي محليا وعالميا.

٢ - تناولها موضوع تدويل التعليم، وهو ما أصبح أحد الأهداف الإستراتيجية للجامعات في الوقت الحاضر.

٣ - تناولها موضوع القدرة التنافسية للجامعات المصرية، والتي تعد من الضرورات التي فرضتها زيادة حدة المنافسة بين الجامعات، وما ترتب على ذلك من تقديم أفضل الخدمات وبأقل الأسعار.

٤ - أن النتائج التي تسفر عنها الدراسة تفيد المسؤولين وصانعي القرار بمؤسسات التعليم العالي والجامعي في التعرف على واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية، ودور تدويل التعليم في زيادتها.

٥ - أن التصور المقترح الذي تقدمه الدراسة يفيد المسؤولين بالجامعات المصرية في معرفة كيفية تفعيل آليات تدويل التعليم لزيادة القدرة التنافسية للجامعات.

الدراسات السابقة

من أهم المشكلات التي يواجهها البحث الحالي، قلة الدراسات التي تناولت تدويل التعليم والقدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي والجامعي وبخاصة على المستوى المحلى، على الرغم من الاهتمام بهذا الموضوع على المستوى العالمي، وتم التوصل إلى عدد من هذه الدراسات، ومن ثم ترتيبها زمنياً من الأحدث إلى الأقدم، وتصنيفها إلى محورين بما يخدم أهداف الدراسة كما يلي:

أ - دراسات تتعلق بتدويل التعليم العالي والجامعي:

١ - **دراسة (العامري، ٢٠١٣)**: هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها على عينة بلغ عددها (١٧٣٥) عضو من القادة الأكاديميين(عمداء/ وكلاء / رؤساء أقسام) في عشر جامعات سعودية حكومية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن درجة توافر متطلبات تدويل التعليم بالجامعات السعودية الحكومية جاءت ضعيفة، وأن درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات السعودية الحكومية جاءت عالية جداً.

٢ - **دراسة بالمر وتشو (Palmer &Cho, 2012)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات التي تنفذها الجامعات الكورية لتدويل التعليم العالي لتلبية متطلبات العولمة في القرن الحادي والعشرين، واستخدمت الدراسة المنهج

الوصفي مع الاستعانة باستبانة، تم تطبيقها على عينة بلغ عددها (٤٠٠) عضو من الأساتذة والطلاب والمسؤولين ومديري الجامعات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن العولمة فرضت على كوريا الجنوبية ضرورة التدويل لزيادة قدرتها التنافسية في سوق التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين.

٣ - **دراسة جووي (Jowi, 2012)**: هدفت الدراسة الى التعرف على تطورات تدويل التعليم وآثاره على الجامعات الإفريقية، وكذلك التحديات والمخاطر التي تواجه هذه الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن تدويل التعليم ساهم في ظهور مجتمع المعرفة وزيادة حدة المنافسة العالمية في مجال التعليم مما شكل تحدياً أمام الجامعات الأفريقية، وأن هناك غموضا في قدرة الجامعات الإفريقية على التعامل مع اقتصاد المعرفة، ومدى استفادتها من الفرص التي توفرها اتجاهات التدويل.

٤ - **دراسة بينيت وكين** (Bennett & Kane, 2011): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تدويل التعليم في كليات إدارة الأعمال بالجامعات بالمملكة المتحدة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها على عينه بلغ عددها (٦٥) عضوا من مديري كليات إدارة الأعمال في جميع جامعات المملكة المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن سرعة تدويل التعليم بكليات إدارة الأعمال تعتمد على الأوضاع المالية للجامعات وعمرها الزمني وحجم الكلية، ومدى رغبتها في جذب اكبر عدد من الطلاب من الخارج، ومدى اقتناع القيادات الإدارية والمسؤولين بأهمية التدويل في تحسين فرص العمل وتطوير.

٥ - **دراسة روبسون (Robson, 2011)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على تدويل التعليم ودوره في إحداث التغيير التحويلي بمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تدويل التعليم أدى إلى حدوث تحولات كبيرة

في أداء الجامعات، وزيادة نطاق الأنشطة الأكاديمية داخل الجامعات، وبين الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، وزيادة الحراك الدولي للطلاب والباحثين، وتطوير المناهج الدراسية الرسمية وغير الرسمية وجعلها أكثر ملائمة للطلاب الدوليين.

٦ - **دراسة سوليفان (Sullivan, 2011)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على وجهات نظر مديري الجامعات الدولية في الاستراتيجيات التنظيمية لدعم التعاون الدولي بالتعليم العالي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها عبر الإنترنت على عينة بلغ عددها ١٠٤٣ عضواً من مديري الجامعات وعمداء الكليات في ١٤٩ جامعة في ٥٠ دولة، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن هناك استراتيجيات احتلت أولوية مرتفعة تمثلت في تحفيز الطلاب على الحراك الدولي، والتعاون المؤسسي مع الجامعات الأجنبية، وأن هناك استراتجيات احتلت أولوية منخفضة تمثلت في إنشاء فروع للجامعات في الخارج، والتركيز على اللغات الأجنبية، وأشارت الدراسة أن هناك صعوبات تعوق عملية التدويل تتمثل في قلة الدعم الحكومي ونقص الموارد المادية، وضعف التخطيط والتنسيق لأنشطة التدويل.

٧ - **دراسة هورتا (Horta, 2010)**: هدفت الدراسة إلى للتعرف على دور الدولة في تدويل الجامعات الوطنية البرتغالية، وذلك من خلال دراسة وتحليل التطورات التي حدثت في نظام التعليم خلال (٦٠) عام الأخيرة، وكذلك دراسة العلاقة بين الدولة والجامعات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الدولة لعبت (وما زالت تلعب) دورا حاسما في عملية تدويل التعليم بالجامعات، وذلك من خلال دعم القدرات المؤسسية والمعرفة، ومكافأة الأنشطة العلمية ذات التوجه الدولي، وبالرغم من ذلك إلا أن هذه السياسات لم تؤدِّ إلى ظهور جامعات وطنية متميزة قادرة على المنافسة مع الجامعات البحثية العالمية، إلا أنها ساهمت في إعطاء البعد العالمي للجامعات البرتغالية.

٨ - **دراسة وانج (Wang, 2008)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الإصلاحات في التعليم العالي في الصين، وكذلك أهم السياسات والممارسات التي تم استخدامها لتدويل الجامعات الصينية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن الجامعات الصينية شهدت في منتصف الثمانينات تغييرات وتحولات كبيرة لإعادة الهيكلة والحوكمة لتدويل أعمالها وأنشطتها ومناهجها الدراسية لتعزيز قدرتها التنافسية، وأن الصين سعت إلى زيادة التعاون الأكاديمي الدولي، وتحويل عدد من جامعاتها إلى جامعات بحثية عالمية تنافس الجامعات العالمية.

٩ - **دراسة (نصر، ٢٠٠٧)**: هدفت الدراسة إلى مقارنة بعض الخبرات الأجنبية في مجال تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في تدويل التعليم الجامعي بالجامعات المصرية، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتناولت خبرات كل من المملكة المتحدة واستراليا في مجال تدويل التعليم الجامعي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن حركة تدويل التعليم الجامعي مرت في تطورها بمراحل مختلفة مرتبطة بتطور الجامعات منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر، وان مراحل تطور حركة تدويل التعليم الجامعي تتحدد في ثلاثة مراحل هى: مرحلة التكامل والتقارب، ومرحلة النفور والتباعد، ومرحلة إعادة التكامل والتقارب.

١٠ - **دراسة هسر** (Hser, 2005): هدفت الدراسة إلى التعرف على الجهود والاستجابات التي تقوم بها الكليات والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية في عملية التدويل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه بالرغم من العقبات والمشكلات التي تواجه الجامعات والكليات الأمريكية إلا أنها تبذل جهودا كبيرة لتدويل برامجها وأعمالها بطرق مختلفة، وأنها تهتم بتطوير خططها الإستراتيجية باستمرار لتعزيز جهود التدويل من أجل إعداد الطلاب للعيش والعمل في المجتمع العالمي

في القرن الحادي والعشرين، وأن عملية التدويل والياتها تختلف من مؤسسة إلى أخرى.

١١ - **دراسة تروبان وآخرين (Turpin & others, 2002)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على آثار تدويل التعليم العالي على الجامعات الاسترالية والمستفيدين منها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج المقارن للمقارنة بين مؤسسات التعليم العالي الاسترالي التي تفتح أبوابها للطلاب الأجانب، والتي بلغ عددها (٦) جامعات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن الجامعات الاسترالية تجاوبت مع تحديات العولمة، وأنها تسعى إلى ملاحقة الأسواق الدولية في جذب المزيد من الطلاب الأجانب، وأن تدويل التعليم ساهم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات الاسترالية.

١٢ - **دراسة (محمود، ٢٠٠٠)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل والمبررات التي تستدعي تدويل التعليم العالي وأهم ملامحه، واهم المتطلبات للتعامل مع ما تثيره حركة تدويل التعليم العالي من قضايا وتحديات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن العولمة أدت إلى ظهور اتجاه قوي ومتنامي لتدويل الأنشطة الأكاديمية بالتعليم العالي، وان تدويل التعليم العالي أدى إلى زيادة التعاون الأكاديمي، نمو الحراك الدولي للطلاب والباحثين بين دول العالم، وإعداد البرامج والأنشطة ذات الطابع الدولي.

ب - دراسات عن القدرة التنافسية للجامعات:

١ - **دراسة (الوادي والزعبي، ٢٠١١)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق المزايا التنافسية بالجامعات الأردنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها على عينة بلغ عددها (١٢٠) عضوا من الأكاديميين في (٨) جامعات أردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يعد أداة لتحقيق المزايا التنافسية

للجامعات من خلال تحقيق خدمات التعليم بالجودة المناسبة، وتحسين وتطوير كافة الخدمات الجامعية.

٢ - **دراسة (دياب، ٢٠١٠)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الخبرات والتجارب الدولية في مجال القدرة التنافسية للجامعات الأجنبية وأهم مؤشراتها، وكيفية الاستفادة منها في تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج المقارن لمعرفة خبرات وتجارب كل من (اليابان/ أستراليا/ الولايات المتحدة الأمريكية/ إنجلترا) في مجال القدرة التنافسية للجامعات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن القدرة التنافسية للجامعات المصرية منخفضة، وأنها تحتل مراكز متأخرة في التصنيف الدولي للجامعات، وذلك بسبب عدم قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية المعاصرة في شتي المجالات البحثية والأكاديمية.

٣ - **دراسة (عبد المجيد وحجازي، ٢٠١٠)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات القدرة التنافسية للجامعات المصرية، وأهم المعايير والمؤشرات التي استندت عليها التصنيفات الدولية في ترتيب الجامعات على مستوى العالم، وكذلك الأسباب التي أدت إلى ضعف المركز التنافسي للجامعات المصرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: انخفاض القدرة التنافسية للجامعات وغيابها عن قوائم التصنيف العالمية، وذلك بسبب ارتفاع الكثافة الطلابية وقلة الإنفاق الحكومي وهبوط مستوى جودة الخريجين وقلة الأبحاث العلمية المنشورة في المجلات ذات السمعة العالمية.

٤ - **دراسة مارجنسون (Marginson, 2006)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على ديناميات المنافسة الوطنية والعالمية في التعليم العالي، وكيفية تحقيق أقصى استفادة من الجامعات البحثية في المنافسة العالمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن البيئة المفتوحة للمعلومات أدت إلى ظهور سوق عالمية للتعليم بقيادة جامعات المملكة المتحدة

والجامعات الاسترالية، وأن الجامعات تسعى إلى تحسين مركزها التنافسي إقليمياً وعالمياً من خلال دعم وتطوير جامعاتها البحثية، وتحسين أدائها البحثي.

٥ - **دراسة كيوران (Curran, 2001)**: هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء البحثي في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة من خلال تطبيق نموذج بروتر للميزة التنافسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق نموذج بروتر على (٦٨) قسم من أقسام الجغرافيا في ثماني جامعات لقياس قدرتها التنافسية، توصلت الدراسة إلى أن الابتكار يعد الدافع الأساسي للأبحاث المتميزة في أقسام الجغرافيا بالمملكة المتحدة، وأن هذه الأقسام تسعي لتحسين جودة أدائها البحثي لاحتلال مراكز متقدمة بين الأقسام المناظرة بالجامعات العالمية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة، يمكن استخلاص النقاط الآتية:

- أن العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال أدت إلى ظهور اتجاه قوي لتدويل التعليم، وتوسيع نطاق الحراك الأكاديمي الدولي للطلاب والباحثين والجامعات في كافة دول العالم، وظهور سوق عالمية للتعليم، وقد أكد على ذلك دراسات كل من (Palmer & Cho, 2012)، (Marginson, 2006)، (Turpin & others, 2002)، (محمود، ٢٠٠٠).

- أن تدويل التعليم بالجامعات يساعد على زيادة قدرتها التنافسية في سوق التعليم العالي، وتسويق خدماتها وزيادة تفوقها وتميزها على المؤسسات المنافسة لها، كما أكد على ذلك دراسات كل من (العامري، ٢٠١٣)، (Jowi, 2012)، (Horta, 2010)، (الوادي والزعبي، ٢٠١١)، (Wang, 2008)، (Turpin & others, 2002).

- أن تدويل التعليم أدى إلى زيادة التعاون الأكاديمي الدولي، وزيادة الحراك الدولي للطلاب والباحثين بين مؤسسات التعليم العالي وظهور السوق العالمية

للتعليم، كما أكد على ذلك دراسات كل من (Robson,2011)، (Wang, 2008)، (Hser, 2005).

- أن سرعة تدويل التعليم بالمؤسسات الجامعية تتوقف على الإمكانات المالية المتاحة للجامعات وحجمها وعمرها الزمني، ومدى اقتناع القيادات الإدارية بأهمية التدويل، كما أكد على ذلك دراسة (Bennett & Kane, 2011).

- أن تدويل التعليم يسهم في تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي، وتطوير برامجها الدراسية، ورفع كفاءة طلابها وأساتذتها وباحثيها وموظفيها للعمل في المجتمع العالمي، كما أكد على ذلك دراسات كل من (الوادي والزعبي، ٢٠١١)، (Horta, 2010)، (Wang, 2008)، (Curran, 2001).

- أن القدرة التنافسية للجامعات المصرية منخفضة، وأنها تحتل مراكز متأخرة في التصنيف الدولي للجامعات، كما أكد على ذلك دراستي كل من (دياب، ٢٠١٠، (عبد المجيد وحجازي،٢٠١٠).

- أن تدويل التعليم يساعد الجامعات على تحقيق العديد من المزايا التنافسية لتعزيز قدرتها التنافسية العالمية، وتحقيق مراكز متقدمة في التصنيف. الدولي للجامعات.

واستفاد الباحث من الدراسات السابقة في منهجيتها، وفي التعرف علي المبررات والعوامل التي تستدعي تدويل التعليم العالي والجامعي واهم مجالاته، والتعرف على مصادر القدرة التنافسية بمؤسسات التعليم العالي، والتعرف على التصنيفات العالمية لترتيب الجامعات على مستوى العالم واهم المعايير التي تستند عليها، وكذلك بناء أداة الدراسة وتحليل وتفسير نتائجها.

وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي، ودراسة قضية تدويل التعليم الجامعي والقدرة التنافسية للجامعات، وتختلف عنها في أنها تتعرف على آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية، ودور تدويل التعليم في زيادة القدرة

التنافسية للجامعات، وكذلك متطلبات تدويل التعليم بالجامعات المصرية لرفع مكانتها إقليمياً وعالمياً. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- دراسة علاقة تدويل التعليم بالقدرة التنافسية للجامعات المصرية، وهو ما أغفلته الدراسات السابقة.
- دراسة واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية في التقارير الدولية والتصنيفات العالمية للجامعات.
- وضع تصور لتطبيق آليات تدويل التعليم بالجامعات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية.

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة، مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية للتعرف على واقع القدرة التنافسية بالجامعات، ودور تدويل التعليم في زيادتها وتحسينها، وكذلك متطلبات تدويل التعليم بالجامعات، وذلك للوصول إلى بعض الاستنتاجات التي تفيد في وضع تصور مقترح لتطبيق آليات تدويل التعليم بالجامعات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية ورفع مكانتها إقليمياً وعالمياً.

التعريفات الإجرائية

تدويل التعليم الجامعي: يقصد به إضفاء البعد الدولي - أو البعد المتعدد الثقافات - على كافة الأنشطة الجامعية للارتقاء بكفاءة البرامج الأكاديمية والبحثية بالجامعات، وتعزيز قدراتها التنافسية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

القدرة التنافسية للجامعات: وهي قدرة الجامعات على تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة وتحقيق منافع للمستفيدين أكثر مما تتيحه لهم

الجامعات المنافسة، مما يمكنها من الحصول على مراكز متقدمة في التصنيف الدولي للجامعات.

حدود الدراسة

حدود مكانية: اقتصر تطبيق الدراسة الميدانية على:

- بعض أعضاء هيئة التدريس بكليات العلوم والهندسة كعينة للكليات العملية، وكليات التربية والآداب كعينة للكليات النظرية.
- ست جامعات مصرية هي (جامعتي الإسكندرية والمنصورة كعينة لجامعات الوجه البحري، جامعتي القاهرة وعين شمس كعينة لجامعات وسط مصر، وجامعتي أسيوط وجنوب الوادي كعينة لجامعات الوجه القبلي).

حدود زمانية: تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفترة (يوليو-نوفمبر) عام ٢٠١٢م.

الإطار النظري للدراسة

أولا - تدويل التعليم الجامعي (مفهومه - أهدافه - مبرراته - مجالاته):

١ - مفهوم تدويل التعليم الجامعي:

أدت العولمة إلى تزايد الاتجاه نحو تدويل التعليم الجامعي، والاهتمام بتضمين البعد الدولي في الجامعات للتحول من الإقليمية إلى العالمية، حيث ظهرت في نهاية القرن العشرين العديد من برامج التعاون الدولي والجامعات عابرة القومية، والحراك الدولي للطلاب والباحثين، وقد التزمت العديد من مؤسسات التعليم العالي بتلبية متطلبات التدويل من خلال إجراء التحسينات المستمرة للجودة، والتميز في أنشطة التدريس والبحث وخدمة المجتمع. ويعد تدويل التعليم الجامعي من الأمور التي اكتسبت دلالة إضافية في ضوء الاتجاهات الحالية لمنظمة التجارة الدولية، والحاجة المتنامية للتفاهم بين الثقافات، وهو يتضمن كافة الجهود المبذولة من قبل الحكومات والهيئات

والمؤسسات الدولية من أجل تحسين الأنظمة القومية، والتعاون الدولي بين مختلف أقاليم العالم في شتى المجالات وبخاصة المجال التربوي.

ويعرف المؤتمر العالمي للتعليم العالي الذي عقد باليونسكو عام ٢٠٠٣م (UNSECO, 2003: 199) تدويل التعليم الجامعي بأنه "العملية التي يتم من خلالها تضمين البعد عبر الوطني في التدريس والبحث والمداخل والاستراتيجيات والأنشطة الفعلية المستخدمة محل التنفيذ"، أما ديوايت (Dewit, 2002) فيعرفه بأنه العملية التي يتم من خلالها إدخال الأبعاد الدولية وعبر الثقافية في التدريس والبحوث والدراسات ومؤسسات التعليم العالي والجامعي.

ويعرف (العجمي، ٢٠٠٣: ١٥٦) تدويل التعليم الجامعي بأنه إدخال الملامح الدولية على المناهج وتكنولوجيا التعليم وأنماط التقييم ومعاييره، علاوة على تيسير الحراك الأكاديمي الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين.

وبالرغم من ارتباط العولمة بالتدويل إلا أن هناك فرقاً كبيراً بينهما، حيث يفرق بينهما تيشلر (Teichler, 2009) بأن العولمة تقوم على إلغاء كافة الحدود والفواصل بين الدول وتحويل العالم كله إلى قرية كونية صغيرة، ومن ثم فهى تقوم على إلغاء النظم القومية وإقصاء خصوصيات الدول بغرض فرض إرادة الهيمنة على العالم بأكمله، أما التدويل فيتضمن علاقات وتفاعلات بين الدول وزيادة الأنشطة عبر الحدود القومية مع الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية لكل دولة، أما (زيتون، ٢٠٠٥: ٣٠٤) فأشار إلى أن تدويل التعليم يتضمن علاقات وتفاعلات بين الأمم أكثر من تلك التي تتعدى الحدود، وهو يرتبط بمبادئ أساسية على أسس من النفع المتبادل مثل التنوع والتعاون الدولي والتضامن بين المؤسسات، والمشاركة العالمية والتبادل المعرفي، أما العولمة فإنها تتبنى مبادئ مماثلة ولكن في إطار أشد خطورة مثل الاندماج والتجانس والتنميط.

ومن هنا فإن عولمة التعليم تعني التوسع الجغرافي لمؤسسات التعليم، والعمل خارج الحدود الوطنية، وبالتالي فهى تجور على دور الدولة وسلطتها وتحكمها في نظامها التعليمي، ومن ثم القضاء على الهوية الوطنية في مجال

التعليم، أما تدويل التعليم فيعنى التوسع في الأنشطة التعليمية عبر الحدود القومية مع الاحتفاظ بخصوصية كل نظام تعليمي بما يستند عليه من سياق اجتماعي وثقافي محلى يختلف عن نظيره في المجتمعات الأخرى.

ولا تقتصر فلسفة تدويل التعليم الجامعي على مجرد تقديم مناهج دولية في مؤسسات التعليم الجامعي، والتعاون الأكاديمي الدولي، والحراك الدولي للطلاب والباحثين فقط، بل يشمل أيضا التحول الداخلي في المؤسسات الجامعية للتفاعل مع توجهات التدويل ورسم السياسات المؤدية إلي تحقيق أهدافه، ومن هنا يمكن تعريف تدويل التعليم الجامعي إجرائيا بأنه إضفاء البعد الدولي - أو البعد المتعدد الثقافات - علي كافة الأنشطة الجامعية للارتقاء بكفاءة البرامج الأكاديمية والبحثية بالجامعات، وتعزيز قدراتها التنافسية محليا وإقليميا وعالميا.

٢ - أهداف تدويل التعليم الجامعي:

لقد أصبح تدويل التعليم بالجامعات من الأهداف الإستراتيجية التي تحدد مكانة الجامعات وأدائها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وقد حدد فاليولس وآخر (Valiulis & Valiulis, 2006) أهداف تدويل التعليم العالي في تعزيز التعاون الأكاديمي بين الدول، ورفع مستوى الوعي الدولي للطلاب والباحثين داخل الجامعات، وتبادل الخبرات في مختلف مؤسسات التعليم العالي.

كما حدد مارمولجو (Marmolejo, 2010) ثلاث فوائد لتدويل التعليم العالي تتمثل في زيادة الوعي الدولي بين الطلاب، وتعزيز البحث وإنتاج المعرفة، وتعزيز التعاون والتضامن الدولي بين مختلف دول العالم، ومن هنا يمكن تحديد أهداف تدويل التعليم بالجامعات فيما يلي:

- الارتفاع بمستوى السمعة الدولية للجامعات، وذلك بالحفاظ على مستوى المنافسة الدولية والتأكيد على الطابع العلمي والأكاديمي لتنمية التفاهم والتعاون الدولي.

- تقليص الفجوة المعرفية الموجودة بين الجامعات في الدول المتقدمة والدول النامية، والحد من هجرة الكفاءات العلمية عن طريق المساعدة على إنشاء أقطاب امتياز في الدول المختلفة.
- بناء القدرات التنافسية لمؤسسات التعليم العالي والجامعي، وتحقيق التقدم في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية.
- زيادة الوعي الدولي بين الطلاب والباحثين وتنمية التفكير والبحث في القضايا الدولية التي تتعدى الحدود.
- الربط بين مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك بإنشاء شبكات لدعم التعاون الدولي في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع الدولي.
- تعزيز التعاون العلمي والفكري عن طريق التوأمة والتعاون الأكاديمي بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي في شتى أنحاء العالم.
- دعم وتحسين العلاقات بين الجامعات وبعضها بعضاً من خلال التعاون في الأبحاث المشتركة وتكوين التحالفات الإستراتيجية وتبادل الطلاب والباحثين بما يحقق التقدم والمنافع المشتركة لهذه الجامعات.

٣ - مبررات تدويل التعليم الجامعي:

توجد عدة مبررات تفرض ضرورة تدويل التعليم العالي والجامعي من أهمها:

١/٣ - **تحديات العولمة:** تعد العولمة من التحديات والتغيرات التي ظهرت خلال التسعينيات من القرن العشرين، والتي أدت إلى ضغط العالم وتصغيره وتحويله إلى قرية كونية صغيرة يتعارف أهلها في سهولة ويسر، مما أدى إلى ترابط العالم وتداخله، وإدراك أن ما يحدث في أي جزء من أجزاء العالم يطرح تأثيراته على بقية دول العالم بدرجات متفاوتة. وأدت العولمة إلى تحرير انتقال

الأموال والأفكار والسلع والخدمات والأفراد عبر الحدود، وقد تعاظم تأثير هذا التوجه من خلال اتفاقية التجارة الدولية (الجات)، التي أسهمت في إلغاء القيود على حركة الأساتذة والعلماء والمؤسسات البحثية والبرامج الأكاديمية والخدمات ومشروعات التطوير عبر الحدود، بهدف تحقيق التكامل بين المؤسسات التعليمية على الصعيد العالمي.

كما أدت العولمة إلى تشكيل سوق عالمية للتعليم العالي يتم فيها تداول التعليم الجامعي كخدمة من الخدمات تحكمها قوى العرض والطلب، مما أدّى إلى تزايد حدة المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي، وظهور أنماط جديدة من التعليم العالي، وتزايد عدد المؤسسات التعليمية والتدريبية الأجنبية التي شرعت في تقديم خدماتها في مختلف الأقطار لأغراض تجارية بحتة.

وبرز في إطار العولمة تزايد الاتجاه نحو تدويل التعليم الجامعي، والاهتمام بتضمين البعد الدولي في الجامعات، وفي ظل مما أحدثته اتفاقية الجات (GATS) من تعدد طرق تقديم الخدمات التعليمية والبحثية، اتجهت العديد من الجامعات إلى تبني أشكال تنظيمية جديدة لتدويل أنشطتها وخدماتها منها (كنج، ٢٠٠٩: ٢٧٨):

- منح حق الامتياز من جانب بعض الجامعات المتقدمة لجامعات في دول أخرى لتقديم دورات وبرامج دراسية من إعدادها.
- إنشاء فروع للجامعات الأم في الدول الأخرى لتقديم برامجها الدراسية ومنح درجاتها الجامعية الخاصة بها.
- برامج التوأمة بين المؤسسات الجامعية لتوحيد متطلبات البرامج الدراسية ومحتواها في إطار ترتيبات الاعتماد المتبادل.
- إنشاء برامج للتعليم المفتوح تقدم عن طريق شبكة الإنترنت مثل الجامعات الافتراضية.
- إحداث تعليم عابر للحدود في شكل دروس مفتوحة على شبكة الإنترنت.

ومن ناحية أخرى فقد أدت العولمة إلى زيادة حدة التنافس بين الجامعات المرموقة إما لتقاسم سوق التعليم العالي أو لاستقطاب أكفأ الطلاب والباحثين أو لتصدير الخبرات، ومن ذلك سعي الولايات المتحدة الأمريكية لاستقطاب طلاب من أوروبا والهند والصين ودول آسيا دعماً لموقعها العلمي وإشعاعها الدولي، كما شرعت دول صاعدة مثل ماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والصين لأن تكون مورداً للطلاب المتميزين، وتحرص هذه الدول على تكوين كتلة من الأساتذة والباحثين المتميزين القادرين على رفع رهانات المنافسة في مجالات التعليم والبحث العلمي.

ومن هنا فان العولمة أدت إلى ظهور اتجاه قوي ومتنام لتدويل التعليم الجامعي، وزيادة الحراك الأكاديمي، وذلك من خلال التوسع في أسواق الخدمات التعليمية والبحثية عبر الحدود، وتوسيع نطاق التبادل الدولي للطلاب والباحثين وإنشاء مراكز التميز والتعاون الأكاديمي الدولي بين مؤسسات التعليم الجامعي عبر الحدود.

٢/٣ - التطورات التكنولوجية الحديثة: أدت التطورات التكنولوجية الحديثة إلى حدوث ثورة كبيرة في عالم الإنترنت، والبرمجيات المتطورة، والأقمار الصناعية، والطريق السريع للمعلومات؛ والتي أسهمت بدور فعال في إنتاج النظم التعليمية الموازية والبديلة، وتيسير التعليم عن بعد، وظهور ما يعرف بالجامعات العالمية، والتي ساهمت في ربط المتعلمين والمعلمين وتحريرهم من ضرورة التواجد في نفس الزمان والمكان (محمود وناس، ٢٠٠٣: ٣١٨)، فالتعليم أصبح متاحاً أمام الراغبين فيه بكل سهولة ويسر عبر وسائل الاتصال المتعددة.

كما أدت التطورات التكنولوجية الحديثة بمختلف أشكالها إلى تشجيع التدفق الحر للمعرفة والأفكار عبر الحدود القومية وتحفيز التبادل، ونقل الخبرة والمعرفة الأكاديمية، وزيادة الانفتاح والتعاون الدولي، مما أسهم في تنامي حركة تدويل التعليم الجامعي، وزيادة الحراك الأكاديمي الدولي للارتقاء بالقدرات العلمية والتكنولوجية للطلاب والباحثين وأساتذة الجامعات.

٣/٣ - الاتجاه نحو اقتصاد المعرفة: يتجه الاقتصاد العالمي مع بداية القرن الحادي والعشرين نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد اعتمادًا كلياً على ابتكار المعلومات ونشرها واستثمارها واستخدامها في كافة مجالات الحياة، وأصبح التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد، فنجاح المؤسسات يعتمد على مدى قدرتها على جمع وإنتاج المعارف واستعمالها لزيادة الإنتاجية وتوليد سلع وخدمات جديدة.ويقوم اقتصاد المعرفة على إحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة البناء الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر انسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات وعالمية المعرفة، فالمجتمع القادر على امتلاك زمام المعرفة وإنتاجها وتعميقها وتطويرها، يكون مؤهلا أكثر من غيره للسير في ركب التقدم والتميز في كافة المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية.

وتعتمد القدرة التنافسية لأي دولة بدرجة كبيرة على الثروة المعرفية القومية التي تُستمد من المتعلمين المتميزين والعلماء البارزين، والخبرات والقدرات العلمية والتكنولوجية التي يمتلكها المجتمع، والتي تمثل مصدر الثروة في الألفية الثالثة، من هنا ظهرت فكرة "وظيفية المعرفة "وتطبيقاتها في المجالات المختلفة والقائمة على التدقيق اللامتناهي واللامحدود للمعلومات والأفكار (بوبطانه، ٢٠٠٩: ١)، ومن ثم فقد أصبح التنافس الحقيقي في العالم اليوم تنافساً في امتلاك المعرفة واستغلالها واستخدامها، وأصبحت الأمة القوية هي الأكثر معرفة، والأغنى بمفكريها ومبدعيها الذين يضيفون إلى المعرفة كل ما هو جديد.

ويتطلب الاندماج في اقتصاد المعرفة ضرورة إسهام مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في رصيد المعرفة العالمية، وذلك عن طريق إنتاج المعرفة ونشرها واستثمارها في بناء مجتمع المعرفة، وبما أن المعرفة عالمية؛ فإن متابعتها وتقدمها ونشرها ومتابعتها يمكن إنجازه من خلال الجهود الجماعية للمجتمع الأكاديمي الدولي، وهذا يتطلب ضرورة تدويل التعليم الجامعي وتوسيع أفاق التعاون الأكاديمي الدولي وإنشاء مراكز للتميز بما يسهم في تنمية الرصيد المعرفي للمجتمع.

٤/٣ - تزايد حدة التنافسية العالمية في التعليم: أدت التغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية إلى بزوغ بيئة تنافسية عالمية جديدة، والانتقال من المنافسة الوطنية والدولية إلى المنافسة العالمية، التي تشكل أحد التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم الجامعي، التي تتمثل في كيفية البقاء في الأسواق الوطنية والدولية من جهة، وكيفية الحفاظ على مكانتها العلمية وسمعتها الأكاديمية والبحثية من جهة أخرى.وفرضت هذه البيئة التنافسية الجديدة على الجامعات ضرورة كسب ميزات تنافسية على غيرها من الجامعات الأخرى، وذلك بإضافة قيمة جديدة للمستفيدين، وتصدير خدماتها وأنشطتها التعليمية، وتحقيق التميز عن طريق استثمار الطاقة الفكرية للأفراد.كما فرضت هذه البيئة التنافسية الجديدة على مؤسسات التعليم الجامعي ضرورة بناء قدراتها التنافسية للتفوق والتميز عن المؤسسات الأخرى، وهذا يتطلب ضرورة تدويل مؤسسات التعليم العالي والجامعي، والبحث عن أفضل الممارسات في الأداء للمؤسسات الأكاديمية والبحثية الدولية، والاسترشاد بها في وضع مؤشرات الأداء داخل المؤسسة الأكاديمية وقياسها.

٤ - مجالات تدويل التعليم الجامعي:

يرتكز تدويل التعليم الجامعي على أربعة مجالات أساسية، يمكن توضيحها فيما يلي:

١/٤ - إنشاء التحالفات والتكتلات التعليمية الكبرى: أدت الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية إلى حدوث تسارع في توسيع نشاط مؤسسات التعليم الجامعي عابرة الحدود في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وسيطرتها على السوق العالمية للتعليم، قد أدركت معظم أقاليم العالم أهمية التعاون في مواجهة هذه التحديات، فسعت إلى إنشاء تكتلات إقليمية وتحالفات إستراتيجية وإبرام اتفاقيات لتبادل المعرفة، يتم من خلالها تحقيق التكامل والتنسيق بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية في كافة المجالات الأكاديمية والبحثية. واتجهت العديد من الجامعات في الدول المتقدمة إلى

الاندماج والتحالف مع بعضها بعضاً لزيادة قدراتها التنافسيّة بدلاً من التنافس ضد بعضها، وذلك لتحقيق أفضل النتائج العملية التي لا يمكن تحقيقها لو عملت كل منها بشكل منفرد، فظهرت التكتلات والتحالفات التعليمية عبر الحدود، ويوجد الآن أكثر من (١٧٢) تجمُّعاً لجامعات عالمية، ومن أشهر هذه التحالفات ما يلي:

- تجمع الجامعات البحثية الأوروبية (LERU, 2012): الذي تأسس في عام ٢٠٠٢م ويضم ٢٢ جامعة من أعرق الجامعات البحثية في أوروبا لنشر أفضل الممارسات البحثية أكثر من التركيز على البحث العلمي التعاوني.

- التحالف الدولي للجامعات البحثية (IARU, 2012): الذي تم تدشينه عام ٢٠٠٥م، ويضم أبرز الجامعات العالمية ذات النشاط المكثف في البحث العلمي ومنها جامعتي كامبدرج واوكسفورد.

- جامعة القرن ٢١ (U21, 2012): التي تأسست عام ١٩٩٧م كمرجعية ومصدر للتفكير الاستراتيجي في القضايا العالمية، وهى تتألف من ٢٤ جامعة من الجامعات الرائدة ذات النشاط المكثف في البحث العلمي في ١٦ دولة، وتتبوأ هذه الشبكة مركز القيادة في السوق العالمية المتعلقة بالخدمات التعليمية.

- شبكة الجامعات العالمية (WUN, 2012): وهى تأسست عام ٢٠٠٠م كتجمع يتكون من ١٨ جامعة من أهم المؤسسات البحثية العالمية في (٦) قارات، بهدف ترويج ثقافة بحثية عالمية من خلال النشاط الأكاديمي التعاوني والبحوث العلمية التعاونية، وبرامج التنقل للأساتذة والطلاب.

- شبكة المشروع التعاوني لآسيا والمحيط الهادي: التي تربط بين ٦٨ جامعة في ١٨ دولة، وتختص بتطوير التعليم العالي وتخطيطه وإدارته، وتمثلت إحدى النتائج لهذا المشروع في إنشاء الرابطة الأسيوية للجامعات المفتوحة، والمراكز الإقليمية للتعليم من بعد (محمود،٢٠٠٠: ٧٩).

كما اهتمت كوريا الجنوبية بعقد تحالفات تعليمية، فعقدت (١٣) جامعة

كورية في نهاية عام ١٩٩٨م علاقات توأمة مع ٢١٣٠ مؤسّسة وجامعة أجنبية في ١١٠ دولة، وكما تم توثيق علاقة مؤسسات التعليم العالي الكوري بالمؤسسات الدولية المختصة مثل اليونسكو وهيئة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) والبنك الدولي وغيرها (Lee, 2004).

وتقوم المنظمات الدولية مثل منظمة اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والاتحاد الأوروبي باستقطاب العلماء والباحثين من مختلف الجنسيات عبر تحالفات جامعية علمية للعمل في مشروعات بحثية عملاقة مثل (المشروع الأمريكي الأوروبي الياباني لفك رموز الجينوم البشري) والبحث في القطاعات الحيوية وغيرها (حجاج، ٢٠٠٤: ٢٨٦)، ومن هنا فإن تكوين التحالفات التعليمية يساعد الجامعات في الحصول على العديد من المزايا التنافسية التي تمكنها من تقديم برامج علمية وبحثية عالية المستوى، وتحقيق التميز والتفوق على الجامعات الأخرى المنافسة لها.

٢/٤ - التعاون الأكاديمي الدولي: أسهمت المنظمات الاقتصادية الدولية في تعزيز التعاون الأكاديمي الدولي، وذلك بتقديم الإعانات المالية للعديد من الجامعات في العالم، وتشجيع التدفق الحر للمعارف والأفكار عبر الحدود الدولية، وتحفيز التعاون والتبادل العلمي ونقل المعرفة الأكاديمية والتدريب التخصّصي للخرجين والباحثين. كما أسهمت العديد من الجامعات والمراكز المختلفة في العالم مثل مركز التعاون الجامعي الدولي (SIUC) الذي يعمل من خلال الجامعات النرويجية، ومركز بوسطن للتعليم العالي الدولي، والمركز الأوروبي للتعليم العالي في تدعيم التعاون الأكاديمي الدولي بين الجامعات (النبوي، ٢٠٠١: ١٢٧)، كما قامت المنظمات غير الحكومية عن طريق شبكاتها وصلاتها المتعددة بدور مهم في تحفيز التبادل والتعاون ونقل الخبرة والمعرفة الأكاديمية لتدعيم التدويل والتعاون المشترك بين مختلف مؤسسات التعليم الجامعي.

وفي التسعينات من القرن العشرين، نشأت العديد من الشبكات العالمية التي غطت معظم أقاليم العالم مثل التمبيوس Tumpus، وايراسموس Erasmus،

وشبكة الجامعات العالمية، والتي أدت دورا مهما في تعزيز التعاون الأكاديمي الدولي، وزيادة حراك الأساتذة والطلاب والباحثين بين الجامعات. كما قامت منظمة اليونسكو بدور مهم في تعزيز التعاون الأكاديمي الدولي بين الجامعات، حيث أنشأت مشروع التوأمة الجامعية وبرنامج الكراسي الجامعية، وقد استهدف مشروع التوأمة الجامعية إنشاء شبكات للتعاون في مجال التعليم العالي ومؤسسات البحوث في شتى أنحاء العالم، أما برنامج الكراسي الجامعية فقد استهدف تطوير البرامج الدولية التي تهتم بتدعيم القدرات التدريسية والبحثية لمؤسسات التعليم العالي في مجالات مختارة، وذلك بزيادة عدد المتخصصين البارزين في العلوم المهمة على المستوى العالمي مع التركيز على الدول النامية (محمود، ٢٠٠٠: ٨٠-٨٣).

وتختلف حالة التعاون الأكاديمي الدولي بين أقاليم العالم، فأطلق الاتحاد الأوروبي برنامج تمبيوس TEMPUS عام ١٩٩٠م لتحديث وتطوير نظم التعليم العالي في الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، ويضم هذا البرنامج ٢٧ دولة في غرب البلقان، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، وقد تم تطبيق المرحلة الرابعة للبرنامج عام٢٠٠٧م وتمتد حتى عام ٢٠١٣م لتعزيز التعاون الأكاديمي الدولي في التعليم العالي (European Commission, 2012)، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ركزت منظمة اليونسكو على تطوير الجامعات وتقديم المساعدات الفنية عن طريق شبكة جامعات الأمازون، وكان مشروع كولومبس جزءا من هذه الإستراتيجية وكرابطة بين الجامعات الأوربية وجامعات أمريكا اللاتينية (محمود، ٢٠٠٠: ٧٩).

كما ساهمت بعض الجامعات العربية في شبكات اليونسكو مثل شبكة السلام التي تربط الجامعات الفلسطينية بالجامعات الأوروبية والأمريكية، وشبكة الهجرة التي تشرف عليها جامعة أكسفورد ويشارك فيها عدد من الجامعات العربية، كما يشارك عدد من الجامعات العربية في برنامج كراسي اليونسكو وتوأمة الجامعات (بوبطانة، ٢٠٠٩: ١٢)، أما بالنسبة لمصر فقد

اقتصر التعاون الأكاديمي الدولي على الاتفاقيات الثنائية، حيث عقدت (٣١٤) كلية بالجامعات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨م) عدد (٨٤٣) اتفاقية ثنائية مع عدد من المراكز البحثية والمعاهد والكليات في ٦٧ دولة من دول العالم (المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠١١).

٣/٤ - الحراك الأكاديمي الدولي: يعد الحراك الأكاديمي الدولي لطلاب التعليم العالي وخريجيه وباحثيه وأساتذته لأغراض تعليمية ومهنية، من أحدث الاتجاهات الشائعة اليوم في تدويل التعليم العالي والجامعي، والحراك بمعناه البسيط يعني انتقال الطلاب والباحثين عبر الحدود الوطنية للدراسة خلال فترة محددة أو خلال برنامج محدد للدراسة أو البحث في الدول التي انتقلوا إليها. ويعد الاتحاد الأوروبي من أكثر أقاليم العالم اهتماما بالحراك الطلابي من حيث مظاهره ومجالاته، حيث أنشأ العديد من البرامج التي تعزز الحراك الأكاديمي الدولي، ومنها برنامج ايراسموس موندس (Erasmus Mundus)، الذي يسهل انتقال الأساتذة والطلاب بين الجامعات لفترات دراسية تتراوح (٣-١٢) شهرا بهدف تحسين نوعية التعليم العالي الأوروبي وتعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب والثقافات (EACEA, 2012).

وتسعى الدول المتقدمة لاستقبال طلاب من كافة دول العالم لدعم موقعها العلمي وإشعاعها الدولي، وتشير الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمانيا هى أعلى ثلاث دول استقبالا للطلاب الدوليين على مستوى العالم، ثم يليهم فرنسا واستراليا واليابان، وهذه الدول الست تستقبل أكثر من ثلثي الطلاب الدوليين، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الأولى عالميا من حيث استقبال الطلاب الدوليين، ويدرس بجامعاتها طلاب من كافة أنحاء العالم (UNESCO, 2005).

كما تشير إحصاءات اليونسكو إلى تزايد عدد الطلاب الدوليين الذين يتابعون دراسات في التعليم العالي خارج أقطارهم الأصلية من ١,٢ مليون طالب عام ١٩٩٠م إلى ٢,٧ مليون طالب في عام ٢٠٠٥م ومعظم هؤلاء الطلاب

من الدول النامية (UNESCO, 2007)، ثم تزايد عددهم حتى وصل إلى ٣,٣٧ مليون طالب عام ٢٠١١م (UNESCO, 2011)، ويتوقع أن يصل عددهم إلى ٧,٢ مليون طالب في عام ٢٠٢٥م (Bohm and others, 2002)، ويوضح الجدول التالي الحراك الدولي لطلاب التعليم العالي نحو الداخل والخارج حسب مجموعات الدول لعام ٢٠١١م.

جدول رقم (١)

الحراك الدولي لطلاب التعليم العالي نحو الداخل والخارج حسب مجموعات الدول وجمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٩م

الدول/ الأقاليم	الحراك نحو الداخل (عدد الطلاب القادمين من الخارج للدراسة بالدولة)	الحراك نحو الخارج (عدد الطلاب الدولة الدارسين بالخارج)
الدول العربية	١٨٧,٠٠٨	٢٣٢,٤٦٣
أوربا الوسطى والشرقية	٣٠٨,٨٧٧	٣٧٤,٨٠١
آسيا الوسطى	٤٧,١٦٨	١٢٠,٩٨٣
شرق آسيا والمحيط الهادي	٦٧٩,٠٥٥	٩٤٥,٦٣٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨٠,٢٧١	١٩٥,٩٥١
أمريكا الشمالية وأوربا الغربية	١,٩٧٣,٦٨٠	٥٢٢,٥٢١
جنوب وغرب آسيا	١٥,٣٥٨	٣٢١,٥٤٩
إفريقيا جنوب الصحراء	٧٧,٨٢٥	٢٣٤,٨٨٦
إجمالي العالم❖	٣,٣٦٩,٢٤٢	٣,٣٦٩,٢٤٢

Source: UNESCO (2011), Global Education Digest 2011, UIS, Montreal, Canada,PP. 198-205,

❖ يتضمن الحراك الدولي (٤٢٠,٤٤٣) طالباً وطالبة لم يتم تصنيفهم تحت أي مجموعة من مجموعات الدول المبينة في الجدول

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن أمريكا الشمالية ودول أوروبا الغربية تستقبل نحو ١,٩٧ مليون طالب (الحراك نحو الداخل) وتصدر تقريباً ٠,٥٢ مليون طالب (الحراك نحو

الخارج)، وهي بذلك تكون من أكثر مجموعات الدول المستقبلة للحراك الدولي للطلاب، وثم يليها دول شرق آسيا والمحيط الهادي حيث تستقبل حوالي ٠,٦٨ مليون طالب وتصدر تقريباً ٠,٩٥ مليون طالب.

- أن الدول العربية تستقبل حوالي ٠,١٩ مليون طالب وتصدر حوالي ٠,٢٣ مليون طالب، وهذا العدد قليل بالمقارنة بالأقاليم الأخرى.

أما بالنسبة لمصر فتشير إحصاءات اليونسكو (UNESCO, 2011: 200) أنها تستقبل حوالى٣٥ ألف طالب للدراسة بالداخل، وتصدر حوالي ١٠ ألاف طالب للدراسة بالخارج، وأن دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تستحوذ على نسبة كبيرة من هؤلاء الطلاب الدارسين بالخارج للدراسة في جامعاتها، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

نسبة الطلاب المصريين الدارسين بالخارج حسب الدول في عام ٢٠٠٩م

الدول	الأقاليم المستضيفة للطلاب	النسبة ٪
جمهورية مصر العربية (١٠,٢٥٧)	الولايات المتحدة الأمريكية	١٨,٤
	المملكة المتحدة	١٤,٠٣
	فرنسا	١١,٦
	ألمانيا	١١,١
	كندا	٦,٩
	دول أخرى متفرقة	٣٧,٩٧

Source¤ UNESCO (2011). Global Education Digest 2011. UIS. Canada¤ Montreal, 198-205.

يتضح من الجدول السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية هى الأكثر استقبالا للطلاب المصريين بالخارج للدراسة بجامعاتها بنسبة ١٨,٤٪، ويليها المملكة المتحدة ١٤,٠٢٪، ثم فرنسا ١١,٦٪، وألمانيا ١١,١٪، وكندا ٦,٩٪، وهذه النسب منخفضة بالمقارنة بالدول الأخرى.

٤/٤ - تطوير برامج وأنشطة تعليمية ذات طابع دولي: أدت المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية إلى ظهور اتجاهات عالمية تعبر عن اتجاه متزايد لتدويل للمناهج الجامعية، ويتجلى ذلك في التدويل لمقررات ثقافية عامة، والتدويل لبعض المقررات التخصصية في العلوم الإدارية والتجارية والزراعية، والأدب الدولي والقانون وعلم الاجتماع وغيرها، هذا بالإضافة إلى الاهتمام ببرامج اللغات الأجنبية.

وتقوم العديد من مؤسسات التعليم العالي بتحركات واسعة وملموسة لتدويل مناهجها ومقرراتها الدراسية المتعلقة بالأسواق العالمية لتعزيز التفاهم والتعاون والسلام الدولي على الصعيد العالمي، ومن أمثلة ذلك ما قامت به كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن (LSE, 2011) منذ عام ١٩٩٤م بتدويل برامجها الدراسية في مجالات الاقتصاد والإدارة والمالية والعلوم الاجتماعية.

كما قامت جامعة سانت لويس بميسوري بتصميم منهج في القانون الدولي، وتعريف الطلاب بتحديات العولمة عند إعدادهم لصنع القرار وتزويدهم بالأدوات والوسائل الفكرية لابتكار استراتيجيات إبداعية، واهتم القسم الدولي النموذجي بجامعة ميتشجان بتدويل مناهج علم الاجتماع وإدارة الأعمال، وإدارة التسويق (محمود،٢٠٠٠: ٨٦)، كما قامت جامعة ولاية أريزونا (Louisiana State University, 2012) بتصميم برامج لإكساب طلابها المهارات الدولية اللازمة للعيش والعمل في المجتمع الدولي، حيث اهتمت بتدويل مقرراتها وأنشطتها بالمرحلة الجامعية في أربعة أقسام هى البرامج الأكاديمية في الخارج، والتنمية والتوعية، والخدمات الدولية، والإدارة العامة وإدارة الأعمال.و اهتمت جامعة جنوب استراليا بتدويل مناهجها الدراسية في المرحلة الجامعية لمساعدة الطلاب على الانتقال عبر الحدود الدولية والتعامل مع الثقافات المختلفة، وقامت بتدويل أول برنامج دولي في إدارة الأعمال لإكساب الطلاب المهارات الدولية المتعلقة بالتفاهم الدولي والعلاقات الدولية والأسواق العالمية (Leask, 2005: 6).

أما بالنسبة لمصر فقد اقتصر إضفاء البعد الدولي على مجرد إدخال

اللغة الانجليزية والكمبيوتر كمقررات أساسية في التعليم العالي، وتقديم بعض البرامج باللغات الأجنبية، وهذا يفرض على الجامعات ضرورة بذل المزيد من الجهد لتدويل برامجها ومقرراتها الدراسية المرتبطة بالأسواق العالمية حتى تتمكن من منافسة الجامعات المتقدمة.

ثانياً - القدرة التنافسية للجامعات (مفهومها - أهميتها - مصادرها):

تزايد الاهتمام بموضوع القدرة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي والجامعي مع بداية القرن الحادي والعشرين، وبخاصة عندما شهدت هذه المؤسسات تحديات جديدة، تمثلت في ضرورة تحقيقها لمعايير الجودة والاعتماد وحصولها على ترتيب متقدم في قوائم أفضل الجامعات على المستويات العالمية، وفيما يلي عرض لمفهوم القدرة التنافسية للجامعات وأهميتها ومصادرها:

١ - مفهوم القدرة التنافسية للجامعات:

يعد امتلاك القدرة التنافسية وتطويرها هدفاً أساسياً تسعى إليه جميع المؤسسات في ظل التحولات والتغيرات المتسارعة للبيئة المحيطة، ويعد ميشيل بروتر Michael Porter أول من وضع نظرية الميزة التنافسية، وصمم نموذجا لقياس القدرة التنافسية يستند على المتغيرات الجزئية للاقتصاد، وبالرغم من تداول مصطلح القدرة التنافسية، إلا انه لا يوجد اتفاق عام حول تعريفها وتحديد معناها وقياسها نظرا لاختلاف الباحثين وخلفياتتهم العلمية، ويعرفها (النجار، ٢٠٠٠: ١١) بأنها القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار وتجديد.

كما يعرفها (مسعداوي، ٢٠٠٧: ١١) بأنها الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تميزها وتفوقها عن منافسيها، أما (السلمي، ٢٠٠١: ١٠٤) فيعرفها بأنها المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء

الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تفوق ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون.

وتتحقق القدرة التنافسية للمؤسسة عندما تتمكن من اكتساب العديد من المزايا التي تمكنها من الوصول إلى مستوى أعلي من نظيراتها، وتطبيق عمليات إنتاج غير مطبقة لدى المؤسسات المنافسة، ومن هنا فإن المؤسسة تتمتع بميزة تنافسية عندما تتمكن من تطبيق إستراتيجية قيمة مضافة تساعدها على الوصول إلى مستوى عالٍ من الأداء يفوق المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات المنافسة، بحيث تتمكن من تقديم مجموعة من المنافع أكثر من المنافسين والمحافظة عليها لزيادة حصتها في الأسواق المحلية والعالمية.

ومن هنا فإن الجامعات تكون أقدر على المنافسة عندما تتمكن من تحسين جودة العملية التعليمية والبحثية بشكل مستمر عبر الزمن، مما يؤدي إلى ارتفاع قيم مؤشراتها التنافسية، وبالتالي حصولها على مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات، وتقوم القدرة التنافسية للجامعات على شقين أساسيين هما (مصطفى، ٢٠٠٣: ١٢٨-١٢٩):

- الشق الأول: يتمثل في قدرة التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية والخدمات والأنشطة التي تقدمها للمستفيدين.
- الشق الثاني: يتمثل في قدرة الجامعة على جذب واستقطاب الطلاب الدوليين والتفوق في الأسواق المحلية والخارجية.

ويعد امتلاك القدرة التنافسية هدفاً استراتيجياً تسعى إليه جميع الجامعات باختلاف أنواعها في ظل التحديات المحيطة والتنافسية الشرسة بين المؤسسات التعليمية، وذلك لأن بقاء هذه الجامعات أصبح مرهوناً بقدرتها على امتلاك مزايا تنافسية تمكنها من تلبية احتياجات المستفيدين وفق معايير معينة كالجودة والسعر والوقت، وتحقيق تفوق سوقي على الجامعات المنافسة لها، وتقديم خدمات تعليمية وبحثية تلبي احتياجات المستفيدين من جهة، واحتياجات الأسواق المحلية والعالمية من جهة أخرى.

وتتميز القدرة التنافسية للجامعات بأنها تقاد خارجيا بفعل رغبات وحاجات المستفيدين، وتوفر توافقا فريدا ما بين موارد الجامعة والفرص الموجودة في البيئة، وتدوم لفترة طويلة ويصعب على المنافسين تقليدها، وتوفر أسساً لتحقيق تحسينات أخرى إضافية (الوادي والزعبي،٢٠١١: ٦٤).

وتعرف الدراسة الحالية القدرة التنافسية للجامعات بأنها قدرة الجامعات على تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة وتحقيق منافع وفوائد للمستفيدين أكثر مما تتيحه لهم الجامعات المنافسة، مما يمكنها من الحصول على مراكز متقدمة في التصنيف الدولي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.

٢ - أهمية القدرة التنافسية للجامعات:

لقد أصبحت زيادة القدرة التنافسية والسعي لاحتلال مكانة متميزة في السوق العالمي للتعليم على قمة أولويات أهداف مؤسسات التعليم الجامعي، وبخاصة في ظل التغيرات المعاصرة التي تشهدها بيئة هذه المؤسسات، والتي تتمثل في زيادة حدة المنافسة على المستويين المحلي والعالمي، والتطورات التكنولوجية المتسارعة، والاهتمام بالمستفيد وجعله الأساس في أي تحرك داخل المؤسسة.

وتكمن أهمية القدرة التنافسية للجامعات في أنها تساعد على تحسين أدائها ورفع كفاءتها الداخلية والخارجية وتعزيز تواجدها في الأسواق المحلية والعالمية للتعليم، وتتمثل أهمية القدرة التنافسية للجامعات فيما يلي:

- توفير البيئة التنافسية التي تساعد الجامعات على الارتقاء بنوعية مخرجاتها والخدمات التي تقدمها محليا وعالميا.
- خلق قيم جديدة للعملاء تلبي احتياجاتهم وتضمن ولائهم، وتدعم وتحسن سمعة وصورة المؤسسة الجامعية في أذهانهم.
- تحقيق ميزة تنافسية للجامعات تجعلها أكثر قدرة على إرضاء المستفيدين، وتقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة لجذب نوعية جديدة من المستفيدين.

- تحقيق التميز الاستراتيجي على الجامعات المنافسة في الخدمات التعليمية والبحثية المقدمة إلى العملاء لضمان حصة سوقية أكبر إلى جانب تحقيق تميز وتفوق عن المنافسين.
- التطور والتحسين المستمر لأداء مؤسسات التعليم العالي من خلال التركيز على تحقيق الإبداعات التكنولوجية والابتكارات لتحقيق التميز على المؤسسات الجامعية المنافسة.

٣ - مصادر القدرة التنافسية للجامعات:

تتوقف القدرة التنافسية للجامعات على مدى امتلاكها للمصادر التي تمكنها من تلبية احتياجات المستفيدين، وتحقيق التميز والتفوق على المؤسسات المنافسة لها، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

١/٣ - التفكير الاستراتيجي: أن تبني الجامعات للفكر الإستراتيجي يساعدها على استغلال الفرص المتاحة، وتقليل التهديدات والمخاطر، والتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة باستمرار كتغير حاجات المستفيدين، وزيادة حدة المنافسة والتطور التكنولوجي المستمر وغيرها، وتستند القدرة التنافسية للجامعات على إستراتيجية التنافس التي يمكن تبنيها لتحقيق مزايا تنافسية متعددة تفوق المؤسسات المنافسة، وتنقسم استراتيجيات التنافس إلى ثلاثة أنواع هي (خليل، ٢٠٠٣: ٢٣٦-٢٤٠):

- إستراتيجية قيادة التكلفة: وذلك بتقديم خدمات تعليمية وبحثية بتكلفة أقل بالمقارنة بالخدمات المقدمة من الجامعات المنافسة.
- إستراتيجية التميز والاختلاف: وذلك بتقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة يصعب على الجامعات المنافسة محاكاتها أو تقليدها.
- إستراتيجية التركيز أو التخصص: وذلك بتقديم برامج وخدمات نوعية لإشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستفيدين، أو بالتركيز على سوق جغرافي محدود.

٢/٣ - الموارد والكفاءات المتوافرة: تتوقف القدرة التنافسية للجامعات على مدى جودة الموارد والكفاءات التي تمتلكها المؤسسة، وعلى حسن استغلالها والاستفادة منها بما يضمن نجاح الإستراتيجية التنافسية بالجامعة، وتتمثل هذه الموارد فيما يلي:

١/٢/٣ - الموارد: وهى تنقسم إلى نوعين هما:

أ - الموارد الملموسة: وتتمثل في الإمكانات المتوفرة بالجامعة كالمباني والقاعات والمعامل والأجهزة والموارد المالية التي تمكنها من تقديم خدمات وبرامج متميزة يصعب على المنافسين تقليدها.

ب - الموارد غير الملموسة: وتتمثل في الموارد التي لا يمكن تحسسها ماديا مثل (عبد القادر وآخرون،٢٠١٠: ١٧٩):

- الجودة: وتتمثل في قدرة الخدمة على الوفاء بتوقعات المستفيد، وكذلك الالتزام بمعايير الاعتماد العالمية المتعارف عليها في البرامج والخدمات المقدمة.
- المرونة: وتتمثل في قدرة المؤسسة على تنويع خدماتها وبرامجها لتلبية احتياجات المستفيدين.
- التوقيت: ويتمثل في سرعة تقديم البرامج والخدمات الجديدة للمستفيد.
- التكنولوجيا: وتتمثل في استخدام الجامعة للتكنولوجيا الحديثة التي تدعم موقعها التنافسي وتجعلها في موضع أسبقية على منافسيها.
- المعلومات: وتتمثل في نوعية المعلومات المستخدمة في الجامعة، ومدى قدرتها على اكتشاف متغيرات الأسواق مما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة.
- الابتكارية: وتتمثل في تقديم برامج وخدمات تعليمية وبحثية جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات المستفيدين من جهة واحتياجات الأسواق المحلية والعالمية من جهة أخرى.

- التدويل: ويتمثل في إضفاء البعد الدولي على الأنشطة المختلفة للوصول الى الأسواق العالمية للتعليم.

٢/٢/٣ - الكفاءات:

تعد الكفاءات المصدر الحقيقي للقيمة المضافة بالجامعات، لأنها ذات طبيعة تراكمية، وهي صعبة التقليد من قبل المنافسين، وتصنف الكفاءات إلى نوعين هما (أبوبكر،٢٠٠٣: ٢١-٢٦):

- الكفاءات الفردية: وتتمثل في المهارات والقدرات الفردية التي تمتلكها العناصر البشرية بالجامعة، والتي تمكنها من أداء المهام والأعمال المحددة بدقة.
- الكفاءات الجماعية أو المحورية: وتتمثل في المهارات الناجمة عن تضافر وتداخل مجموعة من أنشطة الجامعات (الموارد الملموسة وغير الملموسة والتكنولوجيا الفائقة وغيرها) لإنشاء موارد جديدة لا تحل محل الموارد القديمة، بل تسمح بتطويرها وتراكمها.

٤ - واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية في التقارير الدولية:

تعد القدرة التنافسية للجامعات من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها التسويق الاستراتيجي، وبخاصة فيما يتعلق بتكلفة الوحدة والربحية وحصة السوق، فالجامعات التي تحظى بدرجة كبيرة من التنافسية تستطيع تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة عن الجامعات الأخرى، والاحتفاظ بحصتها في السوق العالمية للتعليم، وتقاس هذه الحصة بمقدار ما تحظى به الجامعة من قدرة تنافسية تعكس ترتيبها في هيكل الجامعات العالمية.

ويشير تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٢/٢٠١٣م إلى تراجع التنافسية العالمية لمصر ٣٠ مركزاً، حيث احتلت المرتبة ١٠٧ من أصل ١٤٤ دولة لجهة تنافسيتها العالمية (THE Global Competitiveness Report, 2012-2013:13-18)، بالمقارنة بعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م حيث حلت في المرتبة ٧٧ من أصل ١٣١ بلداً (The Global Competitiveness Report, 2008-2009: 10-16)، مما يضعها في

شريحة الثلث الأدنى من البلدان التي تضمنها التقرير، كما تراجع أداء مؤسسات التعليم العالي والتدريب في مصر ١٨ مركز في عام ٢٠١٢/٢٠١٣م، حيث احتل المرتبة ١٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م حيث كان في المرتبة ٩١، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

ترتيب التعليم العالي والتدريب في مصر في تقرير التنافسية العالمية

البيان	٢٠٠٦/٢٠٠٧م من أصل ١٢٥ دولة	٢٠٠٨/٢٠٠٩م من أصل ١٣٤ دولة	٢٠١٢/٢٠١٣م من أصل ١٤٤ دولة
التنافسية ككل	٦٣	٨١	١٠٧
أداء التعليم العالي والتدريب	٧٥	٩١	١٠٩

Source: World Economic Forum. THE Global Competitiveness Repot 2006/2007, 2008/2009, 2012/2013.

كما أظهرت تقارير التصنيفات العالمية للجامعات لعام ٢٠١٢م غياب معظم الجامعات المصرية في أغلب قوائم التصنيف العالمية للجامعات، ففي التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية المعرف باسم تصنيف شنغهاي، لم يدخل ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة عالمية، إلا جامعة مصرية واحدة فقط وهى جامعة القاهرة (ARWU, 2012)، ولم يدخل في ترتيب كيواس تايمز البريطاني الذي ينشر ترتيباً دولياً لأفضل ٧٠٠ جامعة في العالم، إلا ثلاث جامعات مصرية فقط هى جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس واحتلت مراتب متأخرة (QS World University Ranking,2012)، كما لم تدخل أي جامعة من الجامعات المصرية في تصنيف الكفاءة للأبحاث والمقالات العلمية العالمية للجامعات المسمى باسم تصنيف تايوان (HEEACT , 2012) الذي ينشر تصنيفا لأفضل ٥٠٠ جامعة عالمية في مجال البحث، وكذلك التصنيف العالمي المهني للجامعات (MINES Paris Tech, 2012) الذي يقيس كفاءة الجامعات في تخريج رواد مهنيين ورجال أعمال على المستوى العالمي، أما بالنسبة تصنيف ويبومتركس

(Webometrics, 2012) الذي ينشر ترتيباً للجامعات العالمية على أساس حجم حضورها على شبكة الإنترنت ومدى استغلالها للشبكة، فقد احتلت الجامعات المصرية في هذا التصنيف ترتيباً متأخراً عالمياً عربياً وإفريقياً، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

ترتيب أقدم الجامعات المصرية الحكومية في ابرز التصنيفات العالمية الجامعات في عام ٢٠١٢م

م	الجامعة	تاريخ النشأة	تصنيف شنغهاي (أفضل ٥٠٠ جامعة)	تصنيف كيواس تايمز (أفضل ٧٠٠ جامعة)	تصنيف تايوان (أفضل ٥٠٠ جامعة بحثية)	التصنيف العالمي المهني للجامعات (أفضل ٥٠٠ جامعة مهنية)	تصنيف ويبومتركس (تصنيف الجامعات على شبكة الإنترنت)		
							عربياً	إفريقياً	عالمياً
١	جامعة القاهرة	١٩٠٨	٤٠١-٥٠٠	٥٠١	–	–	٤	٧	٧٩٦
٢	جامعة الإسكندرية	١٩٤٢	–	٦٠١	–	–	٧٥	٧٧	٤٤٠٤
٣	جامعة عين شمس	١٩٥٠	–	٦٠١	–	–	٧	١٠	١١٠٩
٤	جامعة أسيوط	١٩٥٧	–	–	–	–	٣٥	٣٣	٢٥٤٣
٥	جامعة المنصورة	١٩٧٢	–	–	–	–	١٨	١٧	١٦٨٥
٦	جامعة طنطا	١٩٧٢	–	–	–	–	٦٦	٦٨	٤١٣٢
٧	جامعة الزقازيق	١٩٧٤	–	–	–	–	٢٩	٢٦	٢٢٤٩
٨	جامعة حلوان	١٩٧٥	–	–	–	–	٤٤	٤٤	٣١٢٤
٩	جامعة المنيا	١٩٧٦	–	–	–	–	٦٤	٦٦	٤٠٨٩
١٠	جامعة قناة السويس	١٩٧٦	–	–	–	–	١٢٨	١٠٨	٦١٤٣
١١	جامعة المنوفية	١٩٧٦	–	–	–	–	١٣٦	١٢٠	٦٦٦٩
١٢	جامعة جنوب الوادي	١٩٩٤	–	–	–	–	٨٨	٨٦	٤٨٩٢

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن جامعة القاهرة وهى أقدم جامعة مصرية، احتلت الترتيب (٤٠١-٥٠٠) في تصنيف شنغهاي، والترتيب٥٠١ في تصنيف كيواس تايمز، والترتيب

الرابع عربياً والسابع إفريقياً والمركز ٧٩٦ عالمياً في تصنيف ويبومتريكس، وهي مراكز متأخرة بمقارنتها بالجامعات العالمية.

- أن جامعتي عين شمس والإسكندرية احتلتا المركز ٦٠١ في تصنيف كيواس تايمز، والترتيب (٧، ٧٥) عربياً، (١٠، ٧٧) إقليمياً، (١١٠٩، ٤٤٠٤) عالميا على الترتيب في تصنيف ويبومتريكس، أما الجامعات الأخرى ففشلت في دخول التصنيفات العالمية سابقة الذكر، واقتصر دخولها في الترتيب العالمي على تصنيف ويبومتريكس فقط، واحتلت مراكز متأخرة عربياً وإقليمياً وعالمياً، مما يشير إلى ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية مقارنة بالجامعات العالمية، الأمر الذي يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهود لتدويل التعليم بالجامعات المصرية لتحسين مركزها التنافسي عربياً وإقليمياً وعالمياً.

ثالثاً - العلاقة بين تدويل التعليم والقدرة التنافسية للجامعات:

أدت التغيرات العصرية التي يمر بها العالم اليوم إلى بزوغ بيئة تنافسية عالمية جديدة أمام مؤسسات التعليم العالي محلياً وعالمياً؛ وقد فرضت هذه البيئة التنافسية على الجامعات ضرورة تحسين قدرتها التنافسية ورفع كفاءتها التعليمية والبحثية، حتى تتمكن من احتلال مكانة لائقة ضمن الجامعات المتقدمة.

فالقدرة التنافسية للجامعات تمثل مختلف القوى والإمكانات المادية والبشرية والقدرات الداخلية التي تمكنها من التنافس بشكل أفضل، والتميز والتفوق في الأسواق العالمية للتعليم، ويمكن للجامعات تعظيم قدراتها التنافسية من خلال تدويل أنشطتها التعليمية والبحثية التي تمكنها من تجويد برامجها وأنشطتها الأكاديمية، والحصول على ترتيب متقدم في التصنيفات العالمية للجامعات، ويتمثل دور تدويل التعليم في زيادة وتدعيم القدرة التنافسية للجامعات فيما يلي:

١ - تمكين الجامعات من التفوق والتميز في الأسواق العالمية للتعليم: فإضفاء البعد الدولي على أنشطة التعليم والبحث العلمي يمكن الجامعات من

تحقيق التميز في أنشطتها وبرامجها الدراسية للوصول إلى الأسواق العالمية، وجذب مستفيدين جدد مما يسمح للمؤسسة بالحصول على حصص سوقية اكبر من الجامعات المنافسة، فتدويل التعليم يساعد الجامعات على زيادة تسويق خدماتها وأنشطتها وبرامجها، والذي يعد هدفا استراتيجيا تسعى إلى بلوغه جميع الجامعات.

٢ - تحسين وتطوير أداء الجامعات: فتدويل التعليم له دور كبير في تحسين أداء الجامعات من جانبين: الأول متعلق بالتكلفة حيث يمكن البعد الدولي الجامعات من استخدام أساليب جديدة ومتطورة لتحسين جودة أدائها وخفض تكلفة الأنشطة والبرامج التي تقدمها، والثاني متعلق بتقديم برامج وأنشطة ذات جودة عالية للمستفيدين بأسعار أقل من الجامعات المنافسة.

٣ - تحسين المركز التنافسي للجامعات: فتدويل التعليم يمكن الجامعات من كسب حصص تسويقية جديدة وربح المعركة التنافسية والحماية من المنافسين الداخليين والخارجيين، والحفاظ على مكانتها في الأسواق المحلية والعالمية، وبالتالي ضمان بقائها ونموها واستمرارها في بيئة دائمة التغير وشديدة المنافسة.

٤ - تضييق الفجوة بين أداء الجامعات: فتدويل التعليم يمكن الجامعات من القضاء على الفجوة بين أدائها وأداء الجامعات المتقدمة، والاستغلال الأمثل والمتميز لقدراتها وإمكاناتها المختلفة في تدعيم مركزها التنافسي ومواجهة التهديدات والتحديات البيئية، وكذلك تصميم وتنفيذ وتقديم برامج تعليمية تشبع حاجات وتوقعات المستفيدين باستمرار.

٥ - تمكين الجامعات من مواكبة التسارع التكنولوجي: فالتعاون الأكاديمي الدولي والتحالفات الإستراتيجية تمكن الجامعات من الحصول على العديد من المزايا والفرص التكنولوجية التي تدعم مركزها التنافسي، وتساعدها على الاستمرارية والبقاء في الأسواق المحلية والعالمية.

٦ - تطوير العنصر البشري: فالحراك الأكاديمي الدولي وبرامج التبادل تؤدي دورًا مهما في جعل العنصر البشري ميزة تنافسية، وذلك من خلال تنمية قدراته الفكرية والإبداعية والبحثية، وتمكينه من التعامل مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة، فالقدرة التنافسية للجامعات تتوقف على ما تمتلكه من موارد بشرية قادرة على امتلاك زمام المبادرة والمبادأة.

٧ - زيادة حركية ومرونة الجامعات في التعامل مع المتغيرات المختلفة: فتدويل التعليم يساعد الجامعات على زيادة إنتاجيتها المختلفة وتحسين مركزها التنافسي إقليميا وعالميا، وزيادة كفاءتها في إرضاء المستفيدين والتفوق والتميز على المنافسين، وذلك بإضافة قيم جديدة للمستفيد وتحقيق التميز عن طريق استغلال إمكاناتها ومواردها المختلفة.

ومن هنا فإن القدرة التنافسية للجامعات تتحقق عندما تتمكن من تدويل أعمالها وأنشطتها وخدماتها التعليمية والبحثية للوصول إلى الأسواق العالمية لإشباع حاجات وتوقعات المستفيدين المحليين والدوليين المعلنة وحتى التي لم يفصح عنها، لذا يبذل المبتكرون في المؤسسات للتنبؤ بما يحلم أو يتوقع المستفيدون الحصول عليه، وما يمكن أن يجعلهم أكثر رضا في إفادتهم من الخدمة.

الإطار الميداني للدراسة

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية، ومدى مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات، وكذلك متطلبات تدويل التعليم بالجامعات، ويتضمن الإطار الميداني ما يلي:

١ - أداة الدراسة:

استخدم الباحث استبانة ذات طرفين، تم بنائها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وتكونت الاستبانة من قسمين أساسين هما:

أ - القسم الأول: يتكون من ٢٦ عبارة مقسمة إلى خمسة أبعاد ذات طرفين، الطرف الأيمن: ويقيس واقع القدرة التنافسية بالجامعات المصرية، والطرف الأيسر: ويقيس مدى مساهمة تدويل التعليم في زيادة قدرتها التنافسية للجامعات، وتم صياغة العبارات بحيث تكون استجاباتها (كبيرة - متوسطة - ضعيفة)، ويتكون كل بعد من عدة عبارات كما يلي:

- البعد الأول: توافر الموارد البشرية والمادية بالجامعة ويتضمن خمس عبارات.
- البعد الثاني: جودة البرامج والخدمات المقدمة بالجامعة ويتضمن خمس عبارات.
- البعد الثالث: السيطرة على الأسواق ويتضمن خمس عبارات.
- البعد الرابع: التعاون الأكاديمي الدولي ويتضمن خمس عبارات.
- البعد الخامس: الالتزام بمتطلبات الجودة ويتضمن ست عبارات.

ب - القسم الثاني:خاص بمتطلبات تدويل التعليم بالجامعات المصرية، ويتكون من ١٤ عبارة، وتم صياغة عباراته بحيث تكون استجاباتها (موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق).

واستخدام الباحث مقياس ليكرت لقياس استجابات أفراد العينة للعبارات وأبعاد الاستبانة، حيث تم اختيار الدرجة (٣) لموافق/ كبيرة، (٢) إلى حد ما/ متوسطة، (١) غير موافق/ضعيفة.

٢ - ثبات وصدق أداة الدراسة:

١/٢ - الصدق الظاهري للأداة: تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق صدق المحكمين، حيث عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من أساتذة كليات التربية، لمعرفة وجهة نظرهم في الاستبانة ومحاورها، ومدى ارتباط كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، وبناء على آرائهم تم تعديل بعض العبارات وإضافة ثلاث عبارات، وحذف أربع عبارات قلت فيها

نسبة موافقة المحكمين عن٨٠٪، وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (٣٠) عبارة بدلا من (٣١) عبارة.

٢/٢ - الصدق الداخلي للأداة: تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة ومحاورها، ومدى ارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه، باستخدام معامل الارتباط لبيرسون، وتراوحت معاملات الارتباط ما بين (٠,٧٢-٠,٩٢) لمحور واقع القدرة التنافسية للجامعات، (٠,٨٨-٠,٩٦) لمحور مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية، (٠,٦٤-٠,٨٤) لمحور متطلبات تدويل التعليم بالجامعات، وجميع هذه القيم دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠١)، مما يدل على التماسك الداخلي لمحاور الاستبانة والعبارات المرتبطة بها.

٣/٢- ثبات الأداة: اعتمد الباحث في التحقق من ثبات الاستبانة على استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، حيث تراوحت معاملات الثبات لمحور واقع القدرة التنافسية من (٠,٩٥٧)، ولمحور مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية من (٠,٩٧٩)، ومتطلبات تدويل التعليم بالجامعات من (٠,٩٣٩)، وللاستبانة ككل (٠,٩٥٨) وهى معاملات ثبات مرتفعه ومقبولة إحصائياً.

٣ - عينة الدراسة:

بلغ إجمالي عينة الدراسة (٢٢٥) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بكليات (العلوم والهندسة والتربية والآداب) في ست جامعات حكومية هي جامعات (القاهرة وعين شمس كعينه لجامعات وسط مصر، والإسكندرية والمنصورة كعينة لجامعات الوجه البحري، وأسيوط وجنوب الوادي كعينة لجامعات الوجه القبلي)، منهم عدد (٨١) عضواً بالكليات العملية، وعدد (١٤٤) عضواً بالكليات النظرية، كما بلغ إجمالي عدد الأساتذة في عينة الدراسة (٥٤) عضوا، والأساتذة المساعدين (٧٨) عضواً، والمدرسين (٩٣) عضواً، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

نسبة عينة الدراسة إلى المجتمع الأصلي

المتغير	البيان	المجتمع الأصلي*	العينة	نسبة العينة إلى المجتمع الأصلي
نوع الجامعات	جامعات الوجه القبلي	٦	٢	٣٣,٣٪
	جامعات الوسط	٤	٢	٥٠٪
	جامعات الوجه البحري	١١	٢	١٨,٢٪
المجموع		٢١	٦	٢٨,٦٪
أعضاء هيئة التدريس	كليات عملية	٤١٤٦	٨١	٢ ٪
	كليات نظرية	٢٩٦٧	١٤٤	٤,٨٪
المجموع		٧١١٣	٢٢٥	٣,٢٪
الدرجة العلمية	أستاذ	٢٢١٠	٥٤	٢,٤٪
	أستاذ مساعد	١٧٣٤	٧٨	٤,٥٪
	مدرس	٣١٦٩	٩٣	٢,٩٪
المجموع		٧١١٣	٢٢٥	٣,٢٪

* وزارة التعليم العالي، إدارة الإحصاء، بيان بأعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، ٢٠١٢م.

٤ - المعالجة الإحصائية:

اعتمد الباحث في معالجة البيانات واستخراج النتائج على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- عامل ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات الاستبانة.
- معامل ارتباط الرتب لبيرسون لتحديد قوة العلاقة بين أبعاد الاستبانة ومحاورها، ومدى ارتباط العبارات بمحاورها.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لاستجابات أفراد العينة تجاه عبارات وأبعاد الاستبانة.
- اختبار (T test) لتحديد الفروق بين متغيرات الدراسة.

- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) واختبار (F) واختبار شيفيه لتحديد الفرق بين أكثر من متوسطين.
- للتعرف على درجة الموافقة لاستجابات أفراد العينة على عبارات الاستبانة، تم حساب قيمة وزن الاستجابات للاستبانة، ومن ثم تصبح درجة الموافقة لدى أفراد العينة على العبارة والمحور منخفضة إذا قل المتوسط الحسابي عن ١,٦٧، متوسطة إذا انحصر المتوسط الحسابي ما بين (١,٦٧-٢,٣٣)، ومرتفعة إذا زاد المتوسط الحسابي عن ٢,٣٤.

٤ - تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

١/٤ - السؤال الأول: ما واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية ؟

للإجابة عن هذا السؤال الأول، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة في الأبعاد الخاصة بواقع القدرة التنافسية، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة في الأبعاد الخاصة بمحور واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	توافر الموارد البشرية والمادية بالجامعة	٢,٠٤	٠,٥٠٧	١
٢	جودة البرامج والخدمات المقدمة بالجامعة	١,٧١	٠,٥١٣	٤
٣	السيطرة على الأسواق	١,٧١	٠,٥٧٠	٤
٤	التعاون الأكاديمي الدولي	١,٧٦	٠,٥٦١	٣
٥	الالتزام بمتطلبات الجودة	١,٨٠	٠,٤٧٨	٢
	المحور ككل	١,٨١	٠,٤٧٨	

+ مرتفعة، - منخفضة

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة ككل يتفقون على أن القدرة التنافسية للجامعات المصرية متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (١,٨) وهو يقع بين الحدين الأدنى والأعلى (١,٦٧، ٢,٣٤) وانحراف معياري (٠,٤٧٨)، والأمر بحاجة لبذل المزيد من الجهد لتطوير الجامعات وزيادة قدرتها التنافسية بحيث تواكب الجامعات العالمية، وتتفق هذه النتيجة مع ما أكده تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٢م (The Global Competitiveness Report, 2012-2013) من تراجع أداء مؤسسات التعليم العالي والتدريب في مصر ١٨ مركز مقارنة بعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، كما تتفق هذه النتيجة أيضا مع ما أكدته دراسة (دياب، ٢٠١٠)، ودراسة (عبد المجيد وحجازي، ٢٠١٠) من ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية وعدم قدرتها في الحصول على مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات.

كما يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة في الأبعاد الخاصة بالمحور تنحصر ما بين (١,٧١ - ٢,٠٤)، وجميع هذه القيم متوسطة، أما بالنسبة لترتيب هذه الأبعاد فيمكن توضيحه فيما يلي:

- أن البعد الأول "الموارد البشرية والمادية بالجامعة" احتل المرتبة الأولى، وجاءت استجابات عينة الدراسة متوسطة، مما يؤكد اتفاق عينة الدراسة على أن الموارد البشرية والمادية بالجامعات متوفرة بدرجة متوسطة، وبالرجوع إلى الملحق رقم (١)، يتضح أن المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد تنحصر ما بين (١،٨-٢،٥)، وان العبارة (١) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ٢،٥٣ وهو يقع في نطاق الحد الأعلى للثقة، مما يؤكد على أن الجامعات يتوفر بها الكفاءات البشرية المتميزة التي تدعم مركزها التنافسي، وأما العبارات (٣، ٤، ٥) في المراتب الثلاث الأخيرة على الترتيب بمتوسطات حسابية (١,٨٥، ١,٧٨، ١,٨٥)، وجميع هذه القيم متوسطة، مما يؤكد اتفاق أفراد العينة على الموارد والإمكانات المادية والتكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتقديم البرامج والخدمات المتميزة بالجامعات قليلة وغير متوفرة بشكل جيد.

- أن البعد الخامس "الالتزام بمتطلبات الجودة" احتل المرتبة الثانية، وتنحصر المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد ما بين (١,٦٩-٢,٠٨) (ملحق رقم ١)، وجميع هذه القيم متوسطة، مما يؤكد اتفاق عينة الدراسة على أن درجة التزام الجامعات بمتطلبات الجودة في البرامج والخدمات التي تقدمها متوسطة، وجاءت العبارتان (٢٥، ٢١) في المرتبتين الأولى والثانية بمتوسط حسابي (٢,٠٨، ١,٨٠)، مما يؤكد اتفاق غالبية أفراد العينة على أن الجامعات بدأت في تطبيق سياسات لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في البرامج التي تقدمها، وإنها تسعي للحصول على الاعتراف المتبادل بها محليا وعالميا، أما العبارات (٢٤، ٢٣، ٢٦، ٢٢) فقد احتلت المراتب الأربع الأخيرة، بمتوسطات حسابية (١,٧٩، ١,٧٣، ١,٧١، ١,٦٩) على الترتيب، مما يؤكد اتفاق عينة الدراسة على التزام الجامعات بمعايير الاعتماد وضمان الجودة العالمية نوعا ما في البرامج والخدمات التي تقدمها، وكذلك اهتمامها نوعا ما بتطبيق استراتيجيات لتحقيق التميز في برامجها وأنشطتها المختلفة.

- أن البعد الرابع "التعاون الأكاديمي الدولي "جاء في المرتبة الثالثة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لعباراته ما بين (١,٦٢-٢,٠١) (ملحق رقم١)، وجاءت العبارات (١٦، ١٨، ٢٠) في المراتب الثلاث الأولى بمتوسطات حسابية (٢,٠١، ١,٨١، ١,٧٥) على الترتيب، وجاءت استجابات أفراد العينة متوسطة، وهذا يؤكد اتفاق عينة الدراسة على وجود بعض الاتفاقيات الموقعة مع الجامعات المتقدمة والمنظمات الدولية لتبادل الطلاب والباحثين ونقل المعرفة الأكاديمية والبحثية ولكنها ليست مفعلة بشكل جيد، أما العبارتان (١٧، ١٩) فقد احتلتا المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (١,٦٣)، وجاءت استجابات عينة الدراسة منخفضة، مما يؤكد اتفاق عينة الدراسة على قلة اهتمام الجامعات بإجراء البحوث التعاونية مع الجامعات العالمية، وكذلك قلة اهتمامها بجذب الطلاب والباحثين من الدول المختلفة.

- أن البعد الثاني "جودة البرامج والخدمات المقدمة" احتل المرتبة الرابعة، وانحصرت المتوسطات الحسابية لعباراته ما بين (١,٦٦-١,٧٧)، وجاءت

العبارات (٦، ٨، ٧) في المراتب الثلاث الأولى بمتوسطات حسابية (١,٧٧، ١,٧٢، ١,٧٣) على الترتيب وهذه القيم متوسطة، وهذا يؤكد اتفاق غالبية أفراد العينة على وجود بعض البرامج والخدمات تقدمها الجامعات تلبي احتياجات المستفيدين المحليين نوعا ما، كما تقدم بعض الجامعات برامج مستحدثة تتناسب نوعا ما مع تغيرات سوق العمل، أما العبارتان (٩، ١٠) فقد احتلتا المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (١,٦٦)، وهذا يؤكد اتفاق عينة الدراسة على قلة اهتمام الجامعات بتقديم البرامج ذات طابع دولي، وقلة اهتمامها بتقديم الخدمات التعليمية والبحثية المتميزة التي يصعب وجودها في الجامعات الأخرى.

- أما البعد الثالث "السيطرة على الأسواق" فقد احتل المرتبة الرابعة والأخيرة، وانحصرت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد ما بين (١,٥١-١,٩١) (ملحق رقم ١)، واحتلت العبارات (١٤، ١٣) المراتب الثلاث الأولي بمتوسطات حسابية (١,٩١، ١,٨٩) على الترتيب، وهذه القيم متوسطة، مما يؤكد اتفاق عينة الدراسة على أن الجامعات المصرية تقدم نوعا ما مخرجات تعليمية تلبي احتياجات الأسواق المحلية والعالمية، وأن قدرة هذه المخرجات على المنافسة في الأسواق العالمية محدودة، أما العبارات (١٥، ١٢، ١١) فقد احتلت المراتب الثلاث الأخيرة بمتوسطات حسابية (١,٦٤، ١,٦٠، ١,٥١) على الترتيب، وهذه القيم منخفضة، مما يؤكد اتفاق عينة الدراسة على قلة اهتمام الجامعات بتسويق الخدمات والبرامج التي تقدمها محليا وعالميا، وعدم اهتمامها بتطبيق استراتيجيات للوصول إلى مواقع أفضل في الأسواق العالمية والتواجد فيها.

١/١/٤- الشق الأول من السؤال الرابع وهو: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية حسب متغيري نوعية الكليات والدرجة العلمية؟:

للإجابة عن هذا الشق من السؤال الرابع، تم تطبيق اختبار (t-test) لمعرفة الفروق بين مجموعات العينة حسب متغير نوعية الكليات، واختباري

(ANOVA) وشيفيه (Scheffe) لمعرفة الفروق بين استجابات أفراد العينة حسب متغير الدرجة العلمية، ويوضح ذلك الجدولين التالين:

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار (ت) لحساب دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة في واقع القدرة التنافسية حسب نوعية الكليات

الأبعاد		العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
الموارد البشرية والمادية بالجامعة	عملية	٨١	٢,٠١	٠,٤٩٩٩	٢٢٣	٠,٨٠٥	٠,٤٢٢
	نظرية	١٤٤	٢,٠٧	٠,٥١٢٢			
جودة البرامج والخدمات المقدمة بالجامعة	عملية	٨١	١,٧١١	٠,٤٧٨٥	٢٢٣	٠,٠١٩	٠,٩٨٤
	نظرية	١٤٤	١,٧١٢	٠,٥٣٢٤			
السيطرة على الأسواق	عملية	٨١	١,٧٧	٠,٥٤٦٩	٢٢٣	١,٢١	٠,٢٢٩
	نظرية	١٤٤	١,٦٧	٠,٥٨١٧			
التعاون الأكاديمي الدولي	عملية	٨١	١,٧٥	٠,٥٠٦٧	٢٢٣	٠,٣٤٤	٠,٧٣١
	نظرية	١٤٤	١,٧٧	٠,٥٩٠٣			
الالتزام بمتطلبات الجودة	عملية	٨١	١,٨٢	٠,٥٤٥٧	٢٢٣	٠,٣٩٩	٠,٦٩٠
	نظرية	١٤٤	١,٧٩	٠,٦١٦٢			
المحور ككل	عملية	٨١	١,٨١	٠,٤٥١٤	٠,٢٢٣	٠,١٩١	٠,٨٩٧
	نظرية	١٤٤	١,٨	٠,٤٩٣٦			

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد أي فروق دلالة إحصائياً بين استجابات عينة الدراسة بالكليات العملية والكليات النظرية سواء بالنسبة للمحور ككل أو الأبعاد، حيث جاءت جميع قيم (t-test) غير دلالة إحصائياً عن مستوى الدلالة (٠,٠٥، ٠,٠١)، مما يؤكد اتفاق عينة الدراسة على أن القدرة التنافسية للجامعات المصرية متوسطة، وأنها دون المستوى المطلوب، وذلك بسبب قلة إمكاناتها المادية، ومحدودية دورها في إنتاج المعرفة وتبادلها، وضعف كفاءة خريجيها، وهذا يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهد لتطويرها والارتقاء بها،

ولمعرفة الفروق بين استجابات عينة الدراسة في واقع القدرة التنافسية حسب الدرجة العلمية، تم استخدام اختبار (ANOVA) واختبار شيفيه (Scheffe) لتحديد الفرق بين أكثر من متوسطين، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل (ANOVA)) لحساب دلالة الفروق بين مجموعات أفراد العينة في واقع القدرة التنافسية حسب الدرجة العلمية

الأبعاد		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الموارد المادية والبشرية	بين المجموعات	١,٤٤٦	٢	٠,٧٢٣	٢,٨٥٢	٠,٠٦
	داخل المجموعات	٥٦,٢٣٣	٢٢٢	٠,٢٥٣		
	المجموع	٥٧,٦٧٩	٢٢٤			
جودة البرامج والخدمات المقدمة بالجامعة	بين المجموعات	٢,٨٧٦	٢	١,٤٣٧	٥,٦٩٩	٠,٠٠٤**
	داخل المجموعات	٥٥,٩٨٣	٢٢٢	٠,٢٥٢		
	المجموع	٥٨,٨٥٨	٢٢٤			
السيطرة على الأسواق	بين المجموعات	٤,٤٦٩	٢	٢,٢٣٥	٧,٢٦١	٠,٠٠١***
	داخل المجموعات	٦٨,٣٢١	٢٢٢	٠,٣٠٨		
	المجموع	٧٢,٧٩٠	٢٢٤			
التعاون الأكاديمي الدولي	بين المجموعات	١,٦٢٠	٢	٠,٨١٠	٢,٦١٣	٠,٠٧٦
	داخل المجموعات	٦٨,٧٩٠	٢٢٢	٠,٣١٠		
	المجموع	٧٠,٤١٠	٢٢٤			
الالتزام بمتطلبات الجودة	بين المجموعات	٢,٢٦٧	٢	١,١٣٤	٣,٣١٥	٠,٠٣٨*
	داخل المجموعات	٧٥,٩٠٠	٢٢٢	٠,٣٤٢		
	المجموع	٧٨,١٦٧	٢٢٤			
المحور ككل	بين المجموعات	١,٨٥٩	٢	٠,٩٢٩	٤,١٨٦	٠,٠١٦*
	داخل المجموعات	٤٩,٢٨٢	٢٢٢	٠,٢٢٢		
	المجموع	٥١,١٤١	٢٢٤			

* دالة عند ٠,٠٥ ، ** دالة عند ٠,٠١ ، *** دالة عند ٠,٠٠١

وتشير النتائج الإحصائية بالجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع القدرة التنافسية للمحور ككل تعزى إلى متغير الدرجة العلمية، حيث كانت قيمة (F) دالة عند مستوى (٠,٠١٦)، وأظهرت نتائج اختبار شيفيه أن هذه الفروق في اتجاه الأساتذة المساعدين بقيمة (٠,٢٠٨) عند مقارنتها بالمدرسين، بينما لا توجد أي فروق بين المجموعات الأخرى، وهذا يؤكد زيادة إدراك فئة الأساتذة المساعدين بواقع القدرة التنافسية للجامعات وضعف قدرتها على منافسة الجامعات المتقدمة بسبب تعدد مشكلاتها.

كما يتضح من الجدول وجود فروق دالة إحصائيا في بعدي "جودة البرامج والخدمات المقدمة بالجامعة" و"الالتزام بمتطلبات الجودة" عند مستوى ٠,٠٠٤، ٠,٠٣٨ على الترتيب، وقد أظهرت نتائج اختبار شيفيه أن هذه الفروق في اتجاه الأساتذة المساعدين بقيم (٠,٢٦١)، (٠,٢٣١) عند مقارنتها بالمدرسين، ولا توجد أي فروق بين المجموعات الأخرى، وقد يرجع ذلك معايشة الأساتذة المساعدين لواقع الجامعات المصرية، من حيث قلة التزامها بمتطلبات الجودة في البرامج والخدمات التي تقدمها، مما يؤثر على كفاءتها ومستوى خريجيها في الأسواق المحلية والعالمية.

ووجدت فروق دالة إحصائياً لصالح الأساتذة والأساتذة المساعدين في بعد "السيطرة على الأسواق" عند مستوى ٠,٠٥، وأظهرت نتائج اختبار شيفيه أن هذه الفروق في اتجاه الأساتذة والأساتذة المساعدين بقيم (٠,٣٠٣)، (٠,٢٧٣) على الترتيب عند مقارنتهما بالمدرسين، وذلك لإدراكهم بضعف قدرة الجامعات على تسويق خدماتها التعليمية والبحثية محليا وعالميا، والوصول إلى مواقع أفضل في الأسواق العالمية. كما أظهرت النتائج أيضا عدم وجود اى فروق بين الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين في بعدي "الموارد المادية والبشرية" و"التعاون الأكاديمي الدولي"، مما يؤكد اتفاقهم على ضعف الموارد والإمكانات المادية المتوفرة للجامعات، وكذلك قلة التعاون مع المؤسسات الأكاديمية الإقليمية والدولية.

٢/٤ - السؤال الثاني: ما مدى مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإبعاد الخاصة بهذا المحور، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة في الأبعاد الخاصة بمحور مدى اسهام تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	توافر الموارد البشرية والمادية بالجامعة	+٢,٤٢	٠,٦٤٠	٣
٢	جودة البرامج والخدمات المقدمة بالجامعة	+٢,٥٦	٠,٤٤٥	١
٣	السيطرة على الأسواق	+٢,٣٩	٠,٦١٣	٤
٤	التعاون الأكاديمي الدولي	+٢,٤٣	٠,٦٢٩	٢
	الالتزام بمتطلبات الجودة	+٢,٣٨	٠,٦٢٧	٥
	المحور ككل	+٢,٤٤	٠,٦٢٧	

+ مرتفعة ، - منخفضة

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة ككل يجمعون على أن تدويل التعليم يسهم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات، وتحسين أدائها للحصول على مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (٢,٤٦)، وانحراف معياري (٠,٦٢٧)، وجاءت استجابات أفراد العينة مرتفعة، وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسات كل من (Palmer & Cho, 2012) (Wang,2008) (Horta,2010) (Robson,2011)، التي أكدت على أن تدويل التعليم يساعد في زيادة القدرة التنافسية للجامعات في سوق التعليم العالي.

كما يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لأبعاد المحور تنحصر ما بين (٢,٣٨ - ٢,٦٥) وجميعها مرتفعة، واحتل البعد الثاني "جودة

البرامج والخدمات المقدمة بالجامعة" المرتبة الأولى، مما يؤكد اتفاق عينة الدراسة على أن تدويل التعليم يساعد الجامعات على تقديم برامج مستحدثة تتناسب مع تغيرات سوق العمل، وتقديم برامج وخدمات تعليمية وبحثية ذات طابع دولي تلبي احتياجات المستفيدين محلياً وعالمياً، وكذلك تقديم برامج متميزة يصعب وجودها في الجامعات الأخرى، كما جاء البعد الرابع "التعاون الأكاديمي الدولي" في المرتبة الثانية، فتدويل التعليم يُمكن الجامعات من عقد اتفاقيات التعاون والشراكة مع الجامعات العالمية الرائدة والمنظمات الدولية لتبادل الطلاب والباحثين وإجراء البحوث التعاونية وتبادل المعرفة الأكاديمية والبحثية وغيرها، واحتل البعد الأول "الموارد المادية والبشرية" المرتبة الثالثة، مما يؤكد اتفاق عينة الدراسة على أن تدويل التعليم يسهم في تطوير قدرات ومهارات الكفاءات البشرية التي تدعم مركزها التنافسي للجامعات، وتوفير التكنولوجيا المتقدمة والإمكانات المادية التي تمكن للجامعات من المنافسة العالمية.

كما احتل البعد الثالث "السيطرة على الأسواق" المرتبة الرابعة، حيث اتفقت عينة الدراسة على أن تدويل التعليم يمُكن الجامعات من التواجد في الأسواق العالمية للتعليم، وتسويق خدماتها وبرامجها محلياً وعالمياً، وتقديم مخرجات تعليمية تتمكن من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، أما البعد الخامس"الالتزام بمتطلبات الجودة" فقد احتل المرتبة الأخيرة من منظور عينة الدراسة، وقد يرجع السبب في تأخر هذا المحور إلى أن الجامعات بدأت بالفعل في تطبيق معايير الجودة في البرامج والخدمات التي تقدمها بغض النظر عن التدويل، وبالرغم من ذلك فهناك اتفاق بين أفراد العينة على أن تدويل التعليم يلزم الجامعات بتطبيق استراتيجيات واضحة لتحقيق التميز في البرامج التعليمية والبحثية عن الجامعات المنافسة، وتطبيق معايير الاعتماد وضمان الجودة العالمية في البرامج والخدمات المقدمة لضمان الاعتراف بها على المستوى العالمي.

١/٢/٤ - الشق الثاني من السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول مدى مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية حسب متغيري نوعيه الكليات والدرجة العلمية؟:

للإجابة عن الشق الثاني من السؤال الرابع، تم تطبيق اختبار (ت) لمعرفة الفروق بين عينة الكليات النظرية والكليات العملية، واختباري (ANOVA) وشيفيه (Scheffe) لمعرفة الفروق بين استجابات عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية، ويوضح ذلك الجدولان التاليان:

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار (ت) لحساب دلالة الفروق بين الكليات النظرية والعملية في محور مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات

الأبعاد		العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
الموارد البشرية والمادية بالجامعة	عملية	٨١	٢,٢٠	٠,٦٣٢	٢٢٣	٤,٤٤٦	٠,٠٠١ ❖❖❖
	نظرية	١٤٤	٢,٥٦	٠,٥٤٩			
جودة البرامج والخدمات المقدمة بالجامعة	عملية	٨١	٢,٤١	٠,٤٩١	٢٢٣	٤,٢٠٦	٠,٠٠١ ❖❖❖
	نظرية	١٤٤	٢,٦٣	٠,٣٩١			
السيطرة على الأسواق	عملية	٨١	٢,٢٤	٠,٦٣٥	٢٢٣	٢,٧٤٨	٠,٠٠٦ ❖❖❖
	نظرية	١٤٤	٢,٤٧	٠,٥٨٦			
التعاون الأكاديمي الدولي	عملية	٨١	٢,٢٠	٠,٧٠٣	٢٢٣	٤,٣٦٢	٠,٠٠١ ❖❖❖
	نظرية	١٤٤	٢,٥٧	٠,٥٤١			
الالتزام بمتطلبات الجودة	عملية	٨١	٢,٤٥	٠,٦٧٤	٢٢٣	٢,٤٩٥	٠,٠١٣ ❖❖❖
	نظرية	١٤٤	٢,٤٦	٠,٥٨٧			
المحور ككل	عملية	٨١	٢,٢٦	٠,٥٦٤	٠,٢٢٣	٤,٠١٥	٠,٠٠١ ❖❖❖
	نظرية	١٤٤	٢,٥٤	٠,٤٦٨			

❖❖ دالة عند ٠,٠١ ، ❖❖❖ دالة عند ٠,٠٠١

تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بالكليات العملية والنظرية سواء بالنسبة للمحور ككل أو الأبعاد لصالح عينة الكليات النظرية، حيث جاءت جميع قيم (ت) دلالة إحصائيا عن مستوى الدلالة (٠,٠١، ٠,٠٠١)، مما يؤكد على أن أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية أكثر إيماناً بأن إضفاء البعد الدولي على كافة الأنشطة التعليمية والبحثية يزيد من القدرة التنافسية للجامعات محليا وعالميا، ويحسن مستوى أدائها، ويعزز من تواجدها في الأسواق المحلية والعالمية للتعليم، ولمعرفة الفروق بين استجابات عينة الدراسة في مدى مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية حسب متغير الدرجة العلمية، تم استخدام اختبار (ANOVA) واختبار شيفيه (Scheffe) لتحديد الفرق بين أكثر من متوسطين، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

نتائج تحليل (ANOVA) لحساب دلالة الفروق بين مجموعات أفراد العينة في محور مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات

الأبعاد		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الموارد المادية والبشرية	بين المجموعات	١,٢٠٤	٢	٠,٦٠٢	١,٦٥٩	٠,١٩٣
	داخل المجموعات	٨٠,٥٦٢	٢٢٢	٠,٣٦٣		
	المجموع	٨١,٧٦٦	٢٢٤			
جودة البرامج والخدمات المقدمة بالجامعة	بين المجموعات	٠,٠٨٦	٢	٠,٠٤٣	٠,٢١٤	٠,٨٠٧
	داخل المجموعات	٤٤,٣٢٤	٢٢٢	٠,٢٠٠		
	المجموع	٤٤,٤١٠	٢٢٤			
السيطرة على الأسواق	بين المجموعات	١,٠٧٧	٢	٠,٥٣٨	١,٤٣٩	٠,٢٣٩
	داخل المجموعات	٨٣,٠٢٩	٢٢٢	٠,٣٧٤		
	المجموع	٨٤,١٠٤	٢٢٤			
التعاون الأكاديمي الدولي	بين المجموعات	٥,٨٨٣	٢	٢,٩٤٢	٧,٨٩٠	٠,٠٠٠***
	داخل المجموعات	٨٢,٧٦٦	٢٢٢	٠,٣٧٣		
	المجموع	٨٨,٦٥٠	٢٢٤			

تابع/ جدول رقم (١١)

نتائج تحليل (ANOVA) لحساب دلالة الفروق بين مجموعات أفراد العينة في محور مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات

الأبعاد		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الالتزام بمتطلبات الجودة	بين المجموعات	٧,٠٤٥	٢	٣,٥٢٢	٩,٦٤٠	٠,٠٠٠❖❖❖
	داخل المجموعات	٨١,١١٨	٢٢٢	٠,٣٦٥		
	المجموع	٨٨,١٦٢	٢٢٤			
المحور ككل	بين المجموعات	٢,٢٥٨	٢	١,١٢٩	٤,٢٦٨	٠,٠١٥❖
	داخل المجموعات	٥٨,٧١١	٢٢٢	٠,٢٦٤		
	المجموع	٦٠,٩٦٩	٢٢٤			

❖ دالة عند ٠,٠٥ ، ❖❖ دالة عند ٠,٠١ ، ❖❖❖ دالة عند ٠,٠٠١

وتشير النتائج الإحصائية بالجدول السابق إلى وجود فروق دالة إحصائيا في المحور ككل تعزى إلى متغير الدرجة العلمية، حيث جاءت قيمة (F) دالة عند مستوى (٠,٠١٥)، كما أظهرت نتائج اختبار شيفية أن هذه الفروق في اتجاه الأساتذة المساعدين بقيمة (٠,٢٤٩) عند مقارنتهم بالأساتذة، ويرجع ذلك إلى اقتناع الأساتذة المساعدين بأن تدويل التعليم يسهم في تحسين المركز التنافسي للجامعات المصرية، ويساعدها في تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة تلبي احتياجات المستفيدين، ويمكنها من احتلال مكانة متميزة ضمن الجامعات المتقدمة.

كما يتضح من الجدول أيضاً وجود فروق دالة إحصائياً في بعدي "التعاون الأكاديمي الدولي" و "الالتزام بمتطلبات الجودة" عند مستوى الدلالة ٠,٠٠١ على الترتيب، وأظهرت نتائج اختبار شيفيه أن هذه الفروق في البعدين لصالح الأساتذة المساعدين عن قيم (٠,٤١٥، ٠,٣٢٤) عند مقارنتهم بالأساتذة، ولصالح المدرسين عند قيم (٠,٤٤٤، ٠,٣٧٦) عند مقارنتهم بالأساتذة، ويرجع ذلك إلى أن الأساتذة المساعدين والمدرسين أكثر تحمساً وأيماناً بأن التدويل

سيسهم في زيادة التعاون الأكاديمي الدولي بين الجامعات في كافة المجالات، ويلزم الجامعات بتطبيق متطلبات الجودة في البرامج والخدمات التي تقدمها لجذب نوعيات جديدة من المستفيدين، كما يتضح من الجدول أيضا عدم وجود أي فروق بين مجموعات الدراسة في أبعاد الموارد المادية والبشرية وجودة الخدمات والبرامج والسيطرة على الأسواق، مما يؤكد اتفاقهم على أن تدويل التعليم يسهم في تنمية الموارد المادية والبشرية، وتجويد البرامج والخدمات الجامعية المقدمة للسيطرة على الأسواق المحلية والعالمية.

٣/٤ - السؤال الثالث: ما متطلبات تدويل التعليم بالجامعات المصرية ؟:

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١٢)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة في عبارات محور متطلبات تدويل التعليم بالجامعات

م	المتطلبات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	وضع خطط إستراتيجية لتدويل الأنشطة التعليمية والبحثية	+٢,٨٩	٠,٣٥٠	١
٢	وضع استراتيجيات لتحسين المركز التنافسي للجامعة عالميا.	+٢,٨٩	٠,٣٥٠	١
٣	عقد اتفاقيات تعاون دولية مع الجامعات العالمية الرائدة لتبادل الباحثين.	+٢,٨٧	٠,٣٧٨	٣
٤	تأسيس كراسي بحثية في مجالات معرفية ذات بعد دولي.	+٢,٦٩	٠,٤٩٠	١٣
٥	تضمين البعد الدولي في المناهج الدراسية والبرامج البحثية والخدمية.	+٢,٧٥	٠,٤٩٤	١٠
٦	تمكين أعضاء هيئة التدريس من المشاركة في أنشطة التعليم بالجامعات العالمية الرائدة.	+٢,٨٤	٠,٤٣٤	٤
٧	تضمين الخطط الدراسية بالجامعة مقررات ذات طابع دولي.	+٢,٧٥	٠,٥١٩	١٠

تابع/ جدول رقم (١٢)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة في عبارات محور متطلبات تدويل التعليم بالجامعات

م	المتطلبات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٨	عقد اتفاقيات توأمة وشراكة مع الجامعات العالمية الرائدة.	+٢,٨٤	٠,٤٣٤	٤
٩	إنشاء مراكز للتميز البحثي بالجامعة بالتعاون مع مراكز البحوث العالمية المتميزة.	+٢,٨٠	٠,٤٣٣	٧
١٠	تطبيق إستراتيجية لزيادة حراك الكوادر البشرية بين الجامعات.	+٢,٧٣	٠,٥٥١	١٢
١١	إكساب الطلاب المهارات الدولية المتعلقة بالأسواق العالمية.	+٢,٧٩	٠,٤٧١	٩
١٢	تضمين البعد الدولي في البرامج والدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس.	+٢,٨٠	٠,٤٦٣	٧
١٣	الانضمام إلى التكتلات الإستراتيجية في مجال التعليم الجامعي.	+٢,٦٥	٠,٥٥٥	١٤
١٤	الاشتراك في اتحادات الجامعات العالمية الرائدة بحثياً.	+٢,٨١	٠,٤٥٤	٦
	المحور ككل	+٢,٧٩	٠,٣٤٣	

+ مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للمحور ككل بلغ (٢,٧٩) وهو أكبر من الحد الأعلى للثقة، والانحراف المعياري للمحور ٠,٣٤٣، كما تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات ما بين (٢,٦٥- ٢,٨٩) وجميع هذه القيم مرتفعة، مما يؤكد اتفاق عينة الدراسة على جميع هذه المتطلبات، واحتل المتطلبان (١، ٢) المرتبة الأولى، مما يؤكد إجماع عينة الدراسة على أن تدويل التعليم يتطلب ضرورة وضع خطط إستراتيجية لتدويل الأنشطة التعليمية والبحثية، وكذلك وضع استراتيجيات لتحسين المركز التنافسي للجامعات عالميا، وجاء المتطلب (٣) في المرتبة الثالثة، مما يؤكد أن تدويل التعليم يتطلب ضرورة اهتمام الجامعات بعقد اتفاقيات دولية مع الجامعات العالمية الرائدة لتبادل

الطلاب والباحثين وتبادل المعارف الأكاديمية، كما جاء المتطلبان (٦، ٨) في المرتبة الرابعة، فتدويل التعليم يتطلب أيضاً عقد اتفاقيات تؤامة وشراكة مع الجامعات العالمية الرائدة، وكذلك تمكين أعضاء هيئة التدريس من المشاركة في أنشطة التعليم بالجامعات العالمية الرائدة، أما المتطلبان (٤، ١٣) فقد احتلا المرتبتين الأخيرتين، حيث يتطلب تدويل التعليم أيضاً ضرورة اهتمام الجامعات بتأسيس كراسي بحثية دولية، والانضمام إلى التكتلات الإستراتيجية للجامعات والمؤسسات الأكاديمية.

ب - دلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة في محور متطلبات تدويل التعليم حسب نوعية الكليات والدرجة العلمية:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار (ت) للتعرف على دلالة الفروق بين عينة الكليات العملية والنظرية:

جدول رقم (١٣)

نتائج اختبار (ت) لحساب دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة في متطلبات تدويل التعليم حسب نوعية الكليات

المحور		العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
متطلبات تدويل التعليم	عملية	٨١	٢,٧١	٠,٤٧١	٢٢٣	٢,٧١٥	٠,٠٠٧**
	نظرية	١٤٤	٢,٢٨	٠,٢٣٤			

** دالة عند ٠,٠١.

تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات عينة الدراسة بالكليات العملية والنظرية في المحور الخاص بمتطلبات تدويل التعليم بالجامعات لصالح الكليات النظرية، حيث جاءت قيمة (ت) دلالة إحصائيا عن مستوى الدلالة (٠,٠١)، مما يؤكد اتفاق عينة الكليات النظرية على ضرورة توفير هذه المتطلبات لتدويل التعليم بالجامعات ورفع كفاءتها

التعليمية والبحثية للحصول على مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية، ولمعرفة دلالة الفروق بين أفراد العينة في هذه المتطلبات حسب متغير الدرجة العلمية، تم استخدام اختبار (ANOVA) واختبار (F) واختبار شيفيه (Scheffe) لتحديد الفرق بين أكثر من متوسطين، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

نتائج تحليل (ANOVA) لحساب دلالة الفروق بين مجموعات أفراد العينة في محور متطلبات تدويل التعليم حسب الدرجة العلمية

الأبعاد		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
متطلبات تدويل التعليم	بين المجموعات	٠,٢٣٨	٢	٠,١١٩	١,٠١١	٠,٣٦٦
	داخل المجموعات	٢٦,١٦٧	٢٢٢	٠,١١٨		
	المجموع	٢٦,٤٠٥	٢٢٤			

وتشير النتائج الإحصائية بالجدول السابق إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في المحور ككل تعزى إلى متغير الدرجة العلمية، وذلك بسبب انخفاض قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، مما يؤكد اتفاق جميع أفراد العينة على ضرورة توفير المتطلبات اللازمة لتدويل التعليم بالجامعات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية، ورفع مكانتها عربياً وإقليمياً وعالمياً.

٥ - السؤال الخامس: ما التصور المقترح لتفعيل تدويل التعليم لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية؟:

للإجابة عن هذا السؤال، وضع الباحث تصور مقترح يتكون من أهداف ومنطلقات وإجراءات، ويتم توضيح ذلك فيما يلي:

١/٥ - أهداف التصور المقترح: يهدف التصور المقترح إلى:

- زيادة القدرة التنافسية للجامعات وتدعيم مركزها التنافسي للحصول على مراكز متقدمة في التصنيف الدولي للجامعات.

- إكساب الجامعات مزايا تنافسية دائمة ومستمرة بما يجعلها أكثر قدرة على تلبية احتياجات المستفيدين، وتحقيق تفوق سوقي أكبر من الجامعات المنافسة لها.

- تهيئة البيئة التنظيمية بالجامعات التي تساعد على إضفاء البعد الدولي على برامجها وأنشطتها المختلفة من جهة، وتكوين التحالفات والتكتلات الاستراتيجية والتوأمة مع المؤسسات الأخرى من جهة أخرى.

٢/٥ - أسس ومنطلقات التصور المقترح: ينطلق التصور المقترح من عدة أسس ومنطلقات هي:

- أن تضمين الجامعات للبعد الدولي في أنشطتها المختلفة، يعد من الأهداف الإستراتيجية التي تحدد مكانتها وأدائها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

- أن تطوير القدرة التنافسية للجامعات تساعد على القضاء على الصعوبات والمشكلات التي تحد من كفاءتها وإنتاجيتها المختلفة.

- أن زيادة حدة التنافسية العالمية تعد المحرك الأساسي الذي يدفع الجامعات لتبني وتطبيق استراتيجيات جديدة لبناء مزايا تنافسية تتفوق من خلالها على منافسيها.

- أن تدويل التعليم يعد سلاحاً استراتيجياً تتسلح به الجامعات للحصول على مزايا تنافسية تعزز مركزها التنافسي، وتضمن بقاءها واستمرارها في الأسواق المحلية والعالمية.

٣/٥ - متطلبات تحقيق التصور المقترح: يتطلب تحقيق التصور المقترح ما يلي:

- دعم القيادات الإدارية والمسؤولين بالجامعات المصرية لعملية تدويل التعليم في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

- تنبي الجامعات إستراتيجيات واضحة للتدويل تتضمن سياق التدويل ورسالة الجامعة وسياستها وأهدافها وإدارتها وخططها المستقبلية.

- تضمين الجامعات للبعد الدولي في البرامج والدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس.

- توفير المعلومات اللازمة لدعم الإستراتيجية العامة لتدويل الجامعات وتحسين أدائها وزيادة قدرتها التنافسية.

- استحداث وظيفة للشئون الدولية على مستوى الجامعات تحت مسمى وكيل الجامعة للشئون الدولية، يتبعه عدد من الوحدات تختص بما يلي: استقطاب الطلاب الدوليين وتعزيز برامج التبادل الطلابي ودعمها ماليا وإداريا، تدعيم قنوات الاتصال بين الجامعات المصرية والمنظمات والهيئات الدولية المهتمة بتدويل التعليم، توقيع الاتفاقيات التعاونية مع الجامعات الإقليمية والعالمية الأخرى ومتابعة تطبيقها، التسويق الدولي للبرامج الدراسية التي تقدمها كليات الجامعة.

٤/٥ - إجراءات تحقيق التصور المقترح: في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يرى الباحث أن زيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية، ورفع مكانتها للحصول على مراكز متقدمة محليا وإقليميا وعالميا، يتم من خلال تطبيق عدة إجراءات هي:

١/٤/٥- تفعيل آليات تدويل التعليم بالجامعات المصرية: يتم تفعيل آليات تدويل التعليم بالجامعات المصرية من خلال:

أ - **تفعيل التعاون الأكاديمي الدولي:** ويتم ذلك من خلال:

- تفعيل اتفاقيات التعاون والتوأمة بين الجامعات المصرية والجامعات الإقليمية والعالمية، وبما يخدم مصلحة الجامعات المصرية وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من تلك الاتفاقيات.

- إنشاء قواعد المعلومات بين الجامعات المصرية والجامعات الإقليمية والعالمية وتنسيق الربط الشبكي بينها من خلال استخدام التقنيات الحديثة.
- إنشاء صندوق لدعم أنشطة التدويل في مؤسسات التعليم الجامعي.
- توطيد العلاقات والروابط الأكاديمية بين الجامعات المصرية والجامعات العربية والأجنبية، للاستفادة من إمكاناتها وخبراتها في زيادة قدراتها التنافسية.

ب - **تدعيم الحراك الدولي للطلاب والأساتذة والباحثين:** ويتم ذلك من خلال:

- تطبيق إجراءات لجذب الطلاب والباحثين من الدول المختلفة للدراسة بالجامعات المصرية.
- تذليل العقبات اللوجستية والإدارية والمالية لتشجيع الطلاب والباحثين على الانتقال بحرية عبر الحدود الدولية.
- زيادة المنح والمهمات العلمية المقدمة للأساتذة والباحثين لإجراء البحوث والدراسات في الجامعات المتقدمة.
- توفير الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العلماء والباحثين على العودة لمؤسساتهم المحلية بعد إتمام مشاركتهم في برامج التبادل الأكاديمي أو الدراسة بالخارج.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المشروعات الدولية المرتبطة بالقضايا الدولية.

ج - **تفعيل البرامج والأنشطة ذات الطابع الدولي:** ويتم ذلك من خلال:

- إضفاء البعد الدولي على المناهج والبرامج الدراسية والبحثية والخدمية لإكساب الخريجين السمات الدولية التي تؤهلهم للعمل في الأسواق المحلية والعالمية، مع الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية.
- الاهتمام بتصميم المقررات الثقافية الدولية لتأهيل الطلاب على الحراك الدولي وتعريفهم بثقافة المجتمعات الأجنبية.

- تقديم برامج تعليمية وبحثية دولية لجذب واستقطاب الطلاب الدوليين للدراسة بالجامعات المصرية
- تأسيس كراسي بحثية في مجالات معرفية ذات طابع دولي.

د - **تفعيل إنشاء التحالفات والتكتلات الإستراتيجية للجامعات:** ويتم ذلك من خلال:

- الانضمام إلى التحالفات الإستراتيجية للجامعات ومراكز البحث العالمية لتحسين القدرات الأكاديمية والبحثية والإدارية والتقنية للجامعات.
- السماح بإنشاء فروع للجامعات الدولية بالمجتمع المصري لتعزيز التنافس مع الجامعات المحلية ورفع قدراتها التنافسية.
- تشجيع التعاون والتكامل مع المؤسسات والهيئات والروابط والاتحادات الدولية، والاستفادة من خبراتها في تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية.
- عقد تحالفات إقليمية بين الجامعات المصرية والجامعات العربية لتحقيق التكامل والترابط في البرامج الدراسية والبحثية والخدمية لتوسيع مجالات التعاون الدولي.

٢/٤/٥- تحسين المزايا التنافسية للجامعات المصرية: يمكن تحسين المزايا التنافسية للجامعات من خلال:

- منح المزيد من الاستقلالية للجامعات الحكومية من الناحية المالية والتنظيمية والإدارية والأكاديمية.
- تحويل بعض الجامعات الحكومية إلى جامعات بحثية متخصصة، بحيث تتخصص كل جامعة في تخصصات معينة تمنحها ميزة تنافسية في عملياتها ومخرجاتها في الأسواق المحلية والعالمية.
- إنشاء مراكز ثقافية بالخارج للإعلان عن البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعات، وتيسر عملية جذب واستقطاب الطلاب الدوليين.

- استقطاب الكفاءات المتميزة من العلماء والباحثين المصريين بالخارج والاستفادة منها في رفع القدرة التنافسية للجامعات.
- ربط إنشاء الجامعات والكليات والبرامج الجديدة بمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي القومية والعالمية.
- إنشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج في إطار اتفاقات شراكة أو توأمة أو بترخيص من الدول المعنية.

٥/٥ - توصيات الدراسة: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- تشجيع الجامعات المصرية على تقديم برامجها الأكاديمية والبحثية وخدماتها المختلفة عبر الحدود من خلال شبكات الاتصال الحديثة.
- تشجيع التعاون والتكامل مع الجامعات المتقدمة، والاستفادة من خبراتها في تدويل الأنشطة التعليمية والبحثية والخدمية لتطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية.
- ضرورة قيام كل جامعة بمقارنة وضعها التنافسي بالجامعات المتقدمة، للتعرف على الطرق والوسائل والأساليب التي اتبعتها هذه الدول للوصول الى الوضع التنافسي المنشود.
- توطيد العلاقات والروابط الأكاديمية مع المؤسسات الأكاديمية الإقليمية والدولية، للاستفادة من إمكاناتها وخبراتها في تحقيق العديد من المزايا التنافسية للجامعات المصرية وتحقيق تفوق سوقي عن الجامعات المنافسة.
- الاهتمام ببرامج الاعتراف الأكاديمي مع الجامعات الإقليمية والعالمية لرفع جودة أداء الجامعات وزيادة قدرتها التنافسية.
- تشجيع تبادل الأساتذة والطلاب والمعلمين مع دول العالم المختلفة لتبادل الأفكار والتجارب والخبرات المختلفة.

Internationalization of Education: An Approach to Increase the Competitiveness of Egyptian Universities

Dr. Maher A. Mohamed
College of Education, Universities of Assuit & Dammam

Abstract

The present study aims at exploring the status of competitiveness of Egyptian universities and the role of internationalization of education in promoting and increasing its competitiveness. The study uses the descriptive method jointly with a questionnaire administered to a sample population of 225 faculty members of both pure and applied Egyptian universities' colleges. The findings of the study are the following:

1 - The competitiveness of the Egyptian universities is medium, which requires the need to exert more effort to raise it through upgrading.

2 - The internationalization of education has a role to play in increasing the competitiveness of Egyptian universities as well as improving their performance to obtain advanced positions in international rankings of universities.

3 - There is no statistically significant difference as of the status of the competitiveness of universities, between practical and theoretical faculties, but statistically significant differences exist in favor of theoretical faculties at the center of the contribution of the internationalization of education in increasing the competitiveness of universities, and the requirements of the internationalization of education

4 - Statistically significant differences exist in favor of assistant professors as of the status of competitiveness, and the contribution to the internationalization of education in increasing competitiveness, and there are no statistically significant differences between the study groups as of the internationalization of education requirements

The study concludes with a proposed mechanism of internalization of education in Egyptian universities with the purpose of increasing its competitiveness and raising its position regionally and globally.

المراجع

١ - أبوبكر، مصطفى محمود (٢٠٠٣). **الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**. مصر: الدار الجامعية.

٢ - بوبطانه، عبدالله (٢٠٠٩). التعاون والتكامل العربي في المجال الأكاديمي: التحديات وآفاق المستقبل. **المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي** "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"، (٦-١٠) ديسمبر، بيروت، ١-١٦.

٣ - حجاج، قاسم (٢٠٠٤). **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**. الجزائر: جمعية التراث.

٤ - خليل، نبيل مرسي (٢٠٠٣). **الإدارة الإستراتيجية: تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس**. مصر: الدار الجامعية الجديدة.

٥ - دياب، عبد الباسط محمد (٢٠١٠). تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة.**المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر**: اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي. الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية - جامعة بني سويف، (٦-٧) فبراير، ١٢٦٥ - ١٤٠٣.

٦ - زيتون، محيا (٢٠٠٥). **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

٧ - السلمي، علي (٢٠٠١). **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية**. مصر: دار غريب للطباعة والنشر.

٨ - العامري، عبدالله بن محمد على (٢٠١٣). متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية "تصور مقترح". رسالة دكتوراه. كلية التربية - جامعة أم القرى.

٩ - عبد القادر وآخرون (٢٠١٠). أثر تطبيق الجودة الشاملة في الوصول إلى الميزة التنافسية في المنظمات الخدمية. **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، ٣٤(٢)، ١٦٩-١٩٠.

١٠- عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن؛ حجازي، مروة سمير (٢٠١٠). ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل الى دعمها والارتقاء بها. **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، ٣٤(٢)، ٦٢١-٦٥٦.

١١- العجمي،محمد حسنين عبده (٢٠٠٣، مايو). التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل. **مجلة كلية التربية** - جامعة المنصورة، ٥٢، ج١، ١٢٤-١٩٨.

١٢- كنج، روجر (٢٠٠٨). **الجامعة في عصر العولمة**. (فهد بن سلطان السلطان، مترجم). السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

١٣- المجلس الأعلى للجامعات المصرية (٢٠١١). **لجنة العلاقات الثقافية**. مصر: قطاع الشئون الثقافية.

١٤- محمود، سعيد طه (٢٠٠٠، يناير). الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي: العوامل والملامح والمتطلبات. **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، ٣٤، ٥٦-١٠٢.

١٥- محمود، سعيد طه وناس، السيد محمد (٢٠٠٣). **قضايا في التعليم العالي والجامعي**. القاهرة: دار النهضة المصرية.

١٦- مسعداوي، يوسف (٢٠٠٧). إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة. **الملتقي العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية**، (٢٧-٢٨) نوفمبر. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالشلف، ١-٢٤

١٧- مصطفى، أحمد سيد (٢٠٠٣). تنافسية التعليم الجامعي العربي في القرن الحادي والعشرين: دعوة للتأمل. **مجلة التربية** (تصدرها اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم)، ١٤٤، السنة ٣٢، ١٢٤-١٣١.

١٨- المؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في

الوطن العربي (٢٠٠١). **الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية.** (٢٤-٢٧) ديسمبر. مصر.

١٩- النبوي، أمين (٢٠٠١، مارس). التعاون التربوي الدولي في القرن الحادي والعشرين: رؤية مستقبلية. **التربية** - مصر، ٤(٥)، ١٠٩-١٥٠.

٢٠- النجار، فريد (٢٠٠٠). **المنافسة والترويج التطبيقي**. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

٢١- نصر، أماني محمد محمد حسن (٢٠٠٧، إبريل). دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر. **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، ١٤، ٢٣٦-٢٤٠.

٢٢- الوادي، محمود حسين؛ الزعبي، على فلاح (٢٠١١). مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية (دراسة تحليلية). **المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي** - الأردن، ٤(٨)،٦٠- ٩٥.

23 - Academic Ranking of World Universities (2012). **World Top 500 Universities**. Retrieved from <http://www.shanghairanking.com/ARWU2012.html>, Last accessed 15 Dec 2012.

24 - Bennett, Roger & Kane, Suzanne (2011, September). Internationalization of U.K. University Business Schools: A Survey of Current Practice. (ERIC Document No: EJ935771). **Journal of Studies in International Education**, 15(4),351-373.

25 - BA. and others (2002, September). Global student mobility 2025: Forecasts of the global demand for international higher education. IDP Education Australia. Retrieved from http://www.aiec.idp.com/pdf/Bohm_2025media_p.pdf, Last accessed 20 May 2011.

26 - Curran, Paul J. (2001, June). "Competition in UK Higher Education: Applying Porter's diamond model to geography departments. **Studies in Higher Education**, 26 (2), 223-251.

27 - Dewit, Hans (2002). Internationalization of Higher Education in the United States of America and Europe: A Historical, Comparative and

Conceptual Analysis (**Greenwood Studies in Higher Education**) (Hard-cover). Press - ist -ed -U.S.A, London: Greenwood Press.

28 - EACEA (2012). Erasmus Mundus Programme. Retrieved from http://eacea.ec.europa.eu/erasmus_mundus/index_en.php, Last accessed 20 Aug 2012.

29 - European Commission <http://ec.europa.eu/index_en.htm> (2012). Tempus: Modernising Higher Education in EU neighbours. Retrieved from <http://ec.europa.eu/education/external-relation-programmes/tempus_en.htm>, Last accessed 06 Mar 2012.

30 - Higher Education Evaluation and Accreditation Council of Taiwan(2012). Performance Ranking of Scientific Papers for World Universities. Retrieved from <http://ranking.heeact.edu.tw/en-us/2011/TOP/101-200>, al least

31 - Horta, Hugo (2010, Mars). The Role of the State in the Internationalization of Universities in Catching-Up Countries: An Analysis of the Portuguese Higher Education System. (ERIC Document No: EJ881342). **Higher Education Policy**, 23 (1), 63-81,ERIC.

32 - Hser, May P (2005). Campus Internationalization: A Study of American Universities' Internationalization Efforts. (ERIC Document No: EJ847722). **International Education**, 35(1), 35-48.

33 - International Alliance of Research Universities (IARU) (2012). Retrieved from <http://www.iaruni.org/index.php>, Last accessed 13 Oct 2012.

34 - Jowi, James Otieno (2012). African Universities in the Global Knowledge Economy: The Good and Ugly of Internationalization. (ERIC Document No: EJ977480). **Journal of Marketing for Higher Education**, 22(1), 153-165.

35 - League of European Research Universities (LERU) (2012) . Retrieved from <http://www.leru.org/index.php/public/home>, Last accessed 15 Oct 2012.

36 - Leask, B. (2005, October11-14). Internationalisation of the Curriculum and Intercultural Engagement - A Variety of Perspectives and Possibilities'. Refereed paper presented at the Australian International Educa-

tion Conference (AIEC). Gold Coast Convention and Exhibition Centre, Queensland, Australia, Retrieved from <http://www.aiec.idp.-com/pdf/Leask,%20Betty.pdf>, Last accessed 25 Sep2012.

37 - Lee, Jeong-Kyu. (2004). Globalization and Higher Education: A South Korea Perspective. (ERIC Document No: ED490410). **Globalization**, 4 (1), 1-28.

38 - Louisiana State University(2012),. **International Programs**. Retrieved from <http://www.lsu.edu/catalogs/2012/25IntlProg.shtml>, Last accessed 22 Oct 2012.

39 - Magzan, Masha & Aleksic-Maslac, Karmela (2009, July10-13). ICT as an Effective Tool for Internationalization of Higher Education. (ERIC Document No: ED532504). Paper presented at the World Multi-conference on Systemics. Cybernetics and Informatics, Orlando.

40 - Marginson, Simon (2006, July). Dynamics of National and Global Competition in Higher Education. (ERIC Document No: EJ733642). **Higher Education: The International Journal of Higher Education and Educational Planning**, 52(1), 1-39.

41 - Marmolejo, Francisco (2010). Internationalization of Higher Education: The Good, the Bad, and the Unexpected. Retrieved from <http://chronicle.com/blogs/worldwise/internationalization-of-higher-education-the-good-the-bad-and-the-unexpected/27512>, Last accessed 22 Oct 2012.

42 - MINES Paris Tech (2012). Professional Ranking of the World University. Retrieved from http://www.mines-paristech.fr/Ecole/Classements/

43 - Oyewole, Olusola (2009, September). Internationalization and its Implications for the Quality of Higher Education in Africa. (ERIC Document No: EJ858049). **Higher Education Policy**, 22(3), 319-329.

44 - Palmer, John D. & Cho, Young Ha (2012, September). South Korean Higher Education Internationalization Policies: Perceptions and Experiences. (ERIC Document No: EJ980957). **Asia Pacific Education Review**, 13(3), 387-401.

45 - QS World University Rankings(2012). **The top 700 universities**. Re-

trieved from <http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings>, Last accessed 28 Oct 2010.

46 - Robson, Sue (2011). Internationalization: A Transformative Agenda for Higher Education?. (ERIC Document No: EJ949129). **Teachers and Teaching: Theory and Practice**, 17(6), 619-630.

47 - Shun Wing , NG (2012). Rethinking the Mission of Internationalization of Higher Education in the Asia-Pacific Region. (ERIC Document No: EJ962887). **Compare: A Journal of Comparative and International Education**, 42 (3), 439-459.

48 - Sullivan, Janice (2011). Global Leadership in Higher Education Administration: Perspectives on Internationalization by University Presidents, Vice-Presidents and Deans. (ERIC Document No: ED527995). ProQuest LLC, Ph.D. Dissertation, University of South Florida.

49 - Teichler, Ulrich (2009, Mars). Internationalization of Higher Education: European Experiences. (ERIC Document No: EJ869831). **Asia Pacific Education Review**, 10(1), 93-106.

50 - The London School of Economics and Political Science(LSE)(2012). **University** of London International Programmes with academic direction provided by LSE. Retrieved from <http://www2.lse.ac.uk/study/UOLIP/home.aspx>, Last accessed 25 Aug 2012

51 - Turpin, Y. et al. (2002). **The Internationalization of Higher Education: Implications for Australia and its Education 'Clients'**. Minerva, 40 (4), 327-340.

52 - UNESCO (2003, June 23-25). **World Conference on Higher Education Partners**, Paris.

53 - UNESCO (2011). Global Education Digest 2011. UIS. Montreal, Canada, Retrieved from <http://www.uis.unesco.org/Library/Documents/global_education_digest_2011_en.pdf>, Last accessed 15 May 2011.

54 - UNESCO Institute for Statistics (2005, February). Tertiary Students Abroad: Learning Without Borders, Retrieved from <http://www.unesco.org/education/factsheet_foreignstudents.pdf>, Last accessed 1 May 2011.

55 - UNESCO(2007, September). The Observatory on Borderless Higher Education: International Student Mobility: Patterns and Trends, Paris,, Retrieved from <http://www.eua.be/fileadmin/user_upload/files/newsletter/International_student_mobility_abridged.pdf>, accessed 25 Oct 2011.

56 - Universities 21 (U21) (2012). The Leading Global Network of Research Universities for the 21st Century. Retrieved from <http://www.universitas21.com/About>, Last accessed 13 Sep 2012.

57 - Valiulis, Algirdas V.& Valiulis, Donatas (2006). The Internationalisation of Higher Education: a Challenge for Universities. **Global J. of Engng. Educ.,** 10(2), 221-228. Retrieved from http://www.wiete.com.au/journal/GFEE/Publish/Vol.10,%20No.2/Valiulis.pdf

58 - Van Damme, Dirk (2001, June). Quality Issues in the Internationalisation of Higher Education. (ERIC Document No: EJ631104). **Higher Education**, 41(4), 415-441.

59 - Wang, Yibing (2008, December). Internationalization in Higher Education in China: A Practitioner's Reflection. (ERIC Document No: EJ822321). **Higher Education Policy**, 21(4),505-517.

60 - Webometrics (2012). Ranking Web of Universities. Retrieved from <http://www.webometrics.info/en/aw/Egypt>, Last accessed 1 Sep 2012.

61 - World Economic Forum (2007). **Global Competitiveness Report 2006/2007**. Geneva, Switzerland. Retrieved from <http://www.ieseinsight.-com/casos/study_0089-e.pdf>, Last accessed 12Dec 2012.

62 - World Economic Forum (2008). **The Global Competitiveness Report 2008-2009**. Geneva, Switzerland 2008, Retrieved from <https://members.weforum.org/pdf/GCR08/GCR08.pdf>, Last accessed 04 Sep 2012

63 - World Economic Forum (2012). **The Global Competitiveness Report 2012-2013**. Geneva, Switzerland 2012, Retrieved from: <http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2012-13.pdf>, Last accessed 16 Sep 2012.

64 - Worldwide Universities Network (WUN) (2012). **WUN Member Universities**. Retrieved from <http://www.wun.ac.uk/about>, Last accessed 18 Sep 2012.

ملحق رقم (١)

استبانة حول

دور تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية

د. ماهر أحمد حسن محمد

جامعتي أسيوط والدمام

سعادة الأستاذ(ة) الدكتور(ة) / الدكتور(ة):

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بدراسة بعنوان "**تدويل التعليم كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية**"، وتتطلب هذه الدراسة رصد الواقع الحالي للقدرة التنافسية ودور تدويل التعليم في زيادتها والارتقاء بها، وكذلك متطلبات تدويل التعليم بالجامعات، والاستبانة التي بين أيدي سيادتكم هى الأداة الميدانية لهذه الدراسة.

ونظراً لما تتمتع به سيادتكم من خبرة كبيرة في الميدان، لذا أرجو من سعادتكم التكرم والتفضل بالإجابة عن فقرات هذه الاستبانة بوضع علامة (b) في الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم، علما بان الاستجابة ستكون عن طرفي الفقرة، الجانب الأيمن (أ) يقيس درجة توافر القدرة التنافسية بالجامعة، والطرف الأيسر (ب) يقيس مدى مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعة.

شاكرين ومقدرين تعاونكم الصادق معنا،،،،

بيانات أولية:

الاسم (اختياري):.....

الجامعـــة :.....

الدرجة العلمية:.....

الكـــليـــة:.....

القسم الأول: واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية، ومدى مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية:

واقع القدرة التنافسية للجامعات		العبارة	مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية	
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٠,٥٠٧	٢,٠٥	أ - الموارد البشرية والمادية بالجامعة	٢,٤٢	٠,٦٠٤
٠,٥٩٨	٢,٥٥	١- امتلاك الجامعة للكفاءات البشرية المتميزة التي تدعم مركزها التنافسي	٢,٨٩	٠,٥٦٩
٠,٦٥٤	٢,٢٠	٢- امتلاك العاملين بالجامعة المهارات التي تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة.	٢,٤٨	٠,٥٧٥
٠,٧٩٧	١,٨٥	٣- امتلاك الجامعة للإمكانات المادية الكافية للبحث والتطوير.	٢,٣٥	٠,٨٠٩
٠,٦٨٨	١,٨٥	٤- امتلاك الجامعة للتكنولوجيا المتقدمة التي تمكنها من المنافسة العالمية	٢,٤٢	٠,٧٥٣
٠,٧٦١	١,٧٨	٥- امتلاك الجامعة الموارد المادية اللازمة لتقديم البرامج والخدمات المتميزة	٢,٣١	٠,٨١٨
٠,٥١٢	١,٧١	ب - جودة البرامج والخدمات المقدمة	٢,٥٧	٠,٤٤٥
٠,٦٠٣	١,٧٧	٦- تلبية البرامج والخدمات التي تقدمها الجامعة لاحتياجات المستفيدين محليا وعالميا من حيث الجودة والنوعية	٢,٤٠	٠,٦٧٤
٠,٦٤٦	١,٧٢	٧- تقديم الجامعة لبرامج دراسية وخدمات تنافس الجامعات المتقدمة	٢,٤٣	٠,٥٩٨
٠,٦٦١	١,٧٣	٨- تقديم برامج مستحدثة تتناسب مع التغيرات التي تطرأ في سوق العمل المتغير	٢,٧١	٠,٤٨٤
٠,٦٤١	١,٦٧	٩- تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة يصعب وجودها في الجامعات الأخرى	٢,٦١	٠,٥٦٤
٠,٧٣٨	١,٦٧	١٠- تقديم برامج وخدمات تعليمية وبحثية ذات طابع دولي	٢,٥٩	٠,٦٥٦
٠,٥٧٠	١,٧١	ج - التسويق الدولي للجامعة	٢,٣٩	٠,٦١٣

واقع القدرة التنافسية للجامعات		العبارة	مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية	
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٠,٧٠١	١,٥١	١١- الاهتمام بتسويق الخدمات والبرامج التي تقدمها الجامعة محليا وعالميا	٢,٣٥	٠,٨٢٦
٠,٦٧٥	١,٦٠	١٢- المحافظة على التواجد في الأسواق العالمية للتعليم	٢,٣٤	٠,٧٥٢
٠,٦٦٦	١,٨٩	١٣- تلبية الجامعة لاحتياجات الأسواق المحلية والعالمية من المتخصصين المتميزين في كافة المجالات	٢,٤٤	٠,٦٧٩
٠,٦٥٨	١,٩١	١٤- تقديم مخرجات تعليمية تتمكن من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية	٢,٤٤	٠,٦٧٩
٠,٧٠٧	١,٦٤	١٥- تطبيق استراتيجيه للوصول إلى مواقع أفضل في الأسواق العالمية	٢,٤١	٠,٧١٥
٠,٥٦١	١,٧٦	د- التعاون الأكاديمي الدولي:	٢,٤٣	٠,٦٢٩
٠,٦٦٥	٢,٠١	١٦- عقد اتفاقيات تعاون وشراكة لتبادل الطلاب والباحثين مع الجامعات العالمية الرائدة	٢,٤٩	٠,٧٠١
٠,٦٨٩	١,٦٣	١٧- تطبيق إجراءات لجذب الطلاب والباحثين من الدول المختلفة للدراسة بالجامعة.	٢,٤٣	٠,٧١٢
٠,٦٤٨	١,٨١	١٨- عقد اتفاقيات تعاون وشراكة مع الجامعات العالمية في المجال الأكاديمي	٢,٤٨	٠,٦٦٢
٠,٧٢٨	١,٦٣	١٩- إجراء بحوث تعاونية مع الجامعات العالمية التي تحقق المنافسة عالميا	٢,٤٣	٠,٧٧١
٠,٧٣٤	١,٧٥	٢٠- التعاون مع المنظمات الدولية لنقل المعرفة الأكاديمية والبحثية	٢,٣٥	٠,٧٩٣
٠,٥٩١	١,٨٠	هـ- الالتزام بمتطلبات الجودة	٢,٣٨	٠,٦٢٧
٠،٧٤٥	٢,٠٨	٢١- تطبيق سياسة واضحة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.	٢,٤٧	٠,٦٦١
٠,٦٩٤	١,٦٩	٢٢- استخدام نظام لقياس الأداء بالمقارنة مع أفضل المنافسين	٢,٣٦	٠,٧٢٥
٠,٦٨١	١,٧٣	٢٣- تطبق استراتيجيات لتحقيق التميز في البرامج التعليمية والبحثية عن الجامعات المنافسة	٢,٣٤	٠,٧٦٤

واقع القدرة التنافسية للجامعات		العبارة	مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية	
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٠,٧٠٠	١,٧٩	٢٤- الالتزام بمعايير الاعتماد وضمان الجودة العالمية في البرامج والخدمات المقدمة	٢,٤٧	٠,٦٨١
٠,٧٦٧	١,٨٠	٢٥- تطبيق استراتيجية لضمان الاعتراف المتبادل للشهادات التي تقدمها الجامعة عالميا	٢,٤٣	٠,٦٩٧
٠,٦٨٩	١,٧١	٢٦- الاعتماد على أسلوب إدارة الجودة الشاملة في مواجهة التحديات المستقبلية	٢,٣٤	٠,٧٨١
٠,٤٧٨	١,٨١	المحور ككل	٢,٤٤	٠,٥٢١

القسم الثاني: متطلبات تدويل التعليم بالجامعة لزيادة قدرتها التنافسية:

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	وضع خطط إستراتيجية لتدويل الأنشطة التعليمية والبحثية	+٢,٨٩	٠,٣٥٠
٢	وضع استراتيجيات لتحسين المركز التنافسي للجامعة عالميا.	+٢,٨٩	٠,٣٥٠
٣	عقد اتفاقيات تعاون دولية مع الجامعات العالمية الرائدة لتبادل الباحثين	+٢,٨٧	٠,٣٧٨
٤	تأسيس كراسي بحثية في مجالات معرفية ذات بعد دولي	+٢,٦٩	٠,٤٩٠
٥	تضمين البعد الدولي في المناهج الدراسية والبرامج البحثية والخدمية	+٢,٧٥	٠,٤٩٤
٦	تمكين أعضاء هيئة التدريس من المشاركة في أنشطة التعليم بالجامعات العالمية الرائدة	+٢,٨٤	٠,٤٣٤
٧	تضمين الخطط الدراسية بالجامعة مقررات ذات طابع دولي.	+٢,٧٥	٠,٥١٩
٨	عقد اتفاقيات تؤامة وشراكة مع الجامعات العالمية الرائدة في المجال الأكاديمي الدولي.	+٢,٨٤	٠,٤٣٤
٩	إنشاء مراكز للتميز البحثي بالجامعة بالتعاون مع مراكز البحوث العالمية المتميزة.	+٢,٨٠	٠,٤٣٣
١٠	تطبيق استراتيجية لزيادة حراك الكوادر البشرية بين الجامعات	+٢,٧٣	٠,٥٥١
١١	إكساب الطلاب المهارات الدولية المتعلقة بالأسواق العالمية.	+٢,٧٩	٠,٤٧١

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٢	تضمين البعد الدولي في البرامج والدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس	+٢,٨٠	٠,٤٦٣
١٣	الانضمام إلى التكتلات الإستراتيجية في مجال التعليم الجامعي	+٢,٦٥	٠,٥٥٥
١٤	الاشتراك في اتحادات الجامعات العالمية الرائدة بحثيا	+٢,٨١	٠,٤٥٤
	المحور ككل	+٢,٧٩	٠,٣٤٣